المنهل الرقراق

في تخريج ما روى عن الصحابة والتابعين

في تفسير «يوم يكشف عن ساق» وإبطال دعوى اختلافهم فيها

وبذيله

الرد المثالي على الصابوني والغزالي

تأليف

سليم بن عيد الهلالي

دار ابن الجوزي

المَنْهَلُ الرَّقْراق

في تخريج ما رُوِي عن الصَّحابةِ والتَّابعين

في تفسير ﴿يومَ يُكْشَفُ عَن ساق﴾

جميع الحقوق محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الدمام - شارع ابن خلدون - ت ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣

ص.ب: ٨٢٩٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠

الإحساء: الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٢٣١٢٢

جدة - ت: ٦٥١٦٥٤٩٢

الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩

المنهل الرقراق

في تخريجِ ما رُوِي عن الصَّحابةِ والتَّابعين في تفسير

﴿يومَ يُكْشَفُ عَن ساق﴾

وإبطال دَعوى اختلافِهِم فيها

وبذيلِه

الرَّدُّ المِثالي على الصَّابوني والغَزالي

تأليف

سليم بن عيد الهلالي

دار ابن الجوزي

مقدِّمَة

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نَحْمَدُه، ونَستعينُهُ، ونسْتَغْفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ؛ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضْلِلْ؛ فلا هادِيَ لهُ.

وأَشهَدُ أَنْ لا إِلٰهَ إلا الله وحدَهُ لا شَريكَ لهُ، وأَشهَدُ أَنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أما بعد:

فإن مفتاح الدعوة الإلٰهية معرفة الله ـ تعالى ـ بأسمائه الحسنى وصفاته العليا؛ لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا لذة، ولا سرور، ولا أمان، ولا طمأنينَةَ؛ إلا بأن تعرِف ربَّها، ومعبودها، وفاطرها؛ بما سمَّى به نفسه، أو وصفَ به نفسه، ويكون أحبَّ إليها ممَّا سواه، ويكون سعيها في ما يقربها إليه، ويدنيها من مرضاته.

ومن المحال أن تستقلَّ العقول البشرية بمعرفة ذٰلك وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرِّفين، وإليه

داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود الحق بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هٰذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة جميعها، فأعرف الناس بالله أتبعُهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه.

ولذلك سمى الله ـ سبحانه وتعالى ـ ما أنزله على رسوله محمد ﷺ روحاً؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً؛ لتوقف الهداية عليه:

﴿وكَذٰلكَ أَوْحَيْنا إِليكَ رُوحاً مِن أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي ما الكِتَابَ ولا الإِيْمانَ ولٰكِنْ جَعَلْناهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَن نَشاءُ مِن عِبادِنا وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ. صِراطِ اللهِ الذي لهُ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ أَلا إِلى اللهِ تَصِيْرُ الأمورُ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣].

فلا روحَ إلا فيما جاء به، ولا نور إلا في الاستضاءة به، فهو الحياة، والنور، والعصمة، والشفاء، والنجاة، والأمن، والسَّكِينة.

وقد أرسل الله رسولَه بالهدى ودينِ الحق، فلا هدى؛ إلا فيما جاءَ بهِ؛ لأنه الحق المبين، ولا يقبل الله من أحد ديناً يدينُه؛ إلا أن يكون موافقاً لسبيلِه.

وقد نزَّه الله نفسه عما يصِفُه بهِ العباد؛ إلا ما وصفه به المرسلونَ، فقالَ ـ جلَّ ثناؤهُ:

﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ. إِلا عِبَادَ اللهِ المُخْلَصِيْنَ﴾ [الصافات: ١٦٠].

داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود الحق بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة جميعها، فأعرف الناس بالله أتبعُهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه.

ولذلك سمى الله ـ سبحانه وتعالى ـ ما أنزله على رسوله محمد ﷺ روحاً؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً؛ لتوقف الهداية عليه:

﴿وكَذٰلكَ أَوْحَيْنا إليكَ رُوحاً مِن أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي ما الكِتَابَ ولا الإيْمانَ ولٰكِنْ جَعَلْناهُ نُوراً نَهْدِي بهِ مَن نَشاءُ مِن عِبادِنا وإنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ. صِراطِ اللهِ الذي لهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرْضِ ألا إلى اللهِ تَصِيْرُ الأمورُ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣].

فلا روحَ إلا فيما جاء به، ولا نور إلا في الاستضاءة به، فهو الحياة، والنور، والعصمة، والشفاء، والنجاة، والأمن، والسَّكِينة.

وقد أرسل الله رسولَه بالهدى ودينِ الحق، فلا هدى؛ إلا فيما جاءَ بهِ؛ لأنه الحق المبين، ولا يقبل الله من أحد ديناً يدينُه؛ إلا أن يكون موافقاً لسبيلِه.

وقد نزَّه الله نفسه عما يصِفُه بهِ العباد؛ إلا ما وصفه به المرسلونَ، فقالَ ـ جلَّ ثناؤهُ:

﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ. إلا عِبَادَ اللهِ المُخْلَصِيْنَ﴾ [الصافات: ١٦٠].

والمـرادُ بـ ﴿المُخْلَصينَ﴾ هنا: الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام؛ لقوله ـ سبحانه:

﴿سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفونَ . وسَلامٌ على المُرْسَلينَ . والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢].

فنزَّه الله نفسه عما يصفه الخلق، ثم سلَّم على المرسلين؛ لسلامةِ ما يصفونه به من النقائص والعيوب، ولأنهم لا يصفونه إلا بما أوحى إليهم، ثم حمد نفسه على تفرُّده بأوصاف الكمال التي يستحق عليها كمال الحمد.

وقد أكمل الله لرسوله ولأمته هٰذه المعرفة، وأتمَّ عليهم بها النعمةَ، ومُحـالٌ أن يدع الله ـ جلَّ شأنـه ـ أهمَّ ما خُلِقَ له الخلق، وأُرْسِلَت به الـرُّسُـل، وأُنْزِلَت به الكتب، ونُصِبَت عليه القبلة، وأُسِّسَت عليه الملة، ملتبسـاً، مشتبهاً حقه بباطله، لم يتكلم فيه بما هو الحق، بل تكلَّم بما ظاهِرُهُ الباطلُ، والحقُّ في إخراجِه عن ظاهره.

وكيف يكون أفضل الرسل غير كاف بتعريف ذٰلك؟! وكيف يكون أجلُّ الكتب غير وافٍ بتفصيل ذٰلك على أتمِّ الوجوه، مبينٍ له أكمل البيانِ، موضحٍ له غاية الإيضاحِ؟! مع شدَّةِ حاجة النفوس إلى معرفته، ومع كونه أفضـل ما اكتسبتـه النفوس، وأجلَّ ما حصَّلْته القلوب، وأكمل ما أدركته العقول؛ لأن مَن في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة، يكـون البحث عن هٰذا البـاب، والسؤال عنـه، ومعـرفة الحق فيه، أكبرَ مقاصده، وأعظم مطالبه. أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية

الرب ـ تعالى ـ وصفاته.

وليست النفوس الصحيحة إلى شيءٍ أشوقَ منها إلى معرفة هٰذا الأمر، وهٰذا أمرٌ معلوم من الفطرة بالضرورة.

ومن أقبح المُحال أن يكون الرسول ﷺ قد علَّم أمته آداب البول، وآداب الوطء، وآداب الطعام والشراب، ويترك أن يعلِّمهم ما يقولونه بألسنتهم وتعتقده قلوبهم في ربهم ومعبودهم، الذي معرفته غاية المعارف، والوصول إليه أجل المطالب، وعبادته وحده لا شريك له أقرب الوسائل.

فكيف يتوهم مَن للهِ ولرسولِه ودينِه في قلبه أدنى وقار أن يكون الرسول ﷺ قد أمسك عن بيانِ هٰذا الأمر العظيم، ولم يتكلم بما فيه الصواب؟

بل لا يتم الإيمان إلا باعتقاد أن بيان ذٰلك قد وقع من الرسول ﷺ على أتم الوجوه، وأوضحه غاية الإيضاح، ولم يَدَعْ بعده لقائل مقالاً، ولا لمتأولٍ تأويلاً.

وعلى ذٰلك درج تُرْكُ الإسلام، والرعيل الأول؛ لأنه من أبين المحال أن يكون خير الأمة، وأفضلها، وأعلمها، وأسبقها إلى كل فضل وهدى ومعرفة، قصَّروا في هٰذا الباب، فجفوا عنه، أو تجاوزوا، فغلوا فيه.

ثم مضى على أثرهم التابعون، ودرج على منهاجهم اللاحقون، يوصي بها الأول الآخر، وورثوها كابر عن كابر، وهم في ذٰلك بنبيِّهم مقتدون، ولسنَّتِه متَّبعون؛ كما نعتهم الله ـ سبحانه:

﴿قُلْ هٰذِهِ سَبِيْلِي أَدْعو إِلى اللهِ عَلى بَصيرَةٍ أَنا ومَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

وظـل المسلمـون معافَوْن في دينهم ردحاً من الدهر، ينهلون هٰذه المعـرفة من الكتاب والسنة، بفهم جيل القدوة الأوَّل، حتى أطلَّت سفسطة اليونان وفلسفة الرومان برأسها على أيدي مَن يبتغون الفتنة، وتأويل القرآن، وتحريف السنة، وإبطال فهم خير الأمة فجَفَوْا عنه، أو تجاوزوا فغَلَوْا فيه، فابْتُلُوا بهٰذين الداءين، وهُدوا لأحد الانحرافين.

فإنْ قيلَ لهم: إن السنـة إنما سنَّها مَن قد علم ما في خلافها من الخطإ والزلل، والحمق والتعمق، فارضَوْا لأنفسكم بما رضي به السلف لأنفسهم، فإنهم على علم وقفـوا، وببصر ثاقب كَفُّوا، وهم على كشف الأمور أقوى، وبفضل ما فيه ـ لو كان ـ أحرى، فإنهم السابقون، ولئن كان الهـدى ما أنتم عليه؛ لقـد سبقتمـوهم إليه، ولئن قلتم: حدث بعـدهم حدث؛ فمـا أحـدثه إلا مَن خالف سبيلَهم، ورغِبَ بنفسه عنهم، ولقد تكلموا منه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونَهم مقصِّرٌ، ولا فوقَهم محسنٌ، لقد قصَّر عنهم أقوام فجَفَوْا، وطمح عنهم آخرون فغَلَوْا، وإنهم بين ذٰلك لعلى صراطٍ مستقيم.

أقول: فإن قيل لمبتغي الفتنة ذٰلك؛ قالوا: لقد كانَ القوم عن هٰذا الباب معرضين، وبالزهد والعبادة والجهاد مشتغلين، ولم يكن هٰذا الباب همَّتَهم، ولا عنايتهم به.

قلت: هٰذا لا يقـع في أبلد الخلق، وأشـدهم إعـراضـاً عن الله ـ تعالى، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله ـ تعالى، فكيف يقع في أولٰئك السادة؟!

بل كانت عنايتهم بهٰذا الباب فوق كل عناية، واهتمامهم به فوق كل اهتمام، وذٰلك بحسب حياة قلوبهم، ومحبتهم لمعبودهم، ومنافستهم في القرب منه.

فكيف يمكن ـ مع قيام هٰذا المقتضي الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه خيار الأمة، وسادات العلم والإيمان، الذين هممهم أشرف الهمم، ومطالبهم أجلُّ المطالبِ، ونفوسهم أزكى النفوس؟!

فكيف يظنُّ بهم الإعراضُ عن مثل هٰذا الأمر العظيم، أو الغفلة عنه، أو التكلُّم بخلاف الصواب فيه، واعتقاد الباطل؟!

ولما أعياهُم التفصِّي؛ نفضوا جَعبتهم، فراشوا سهماً آخر، فارتدَّ عليهم، فأصاب نحرَ مقولتهم، وأخرس لسان شَقْشَقَتِهم، حيث زعموا أن مذهب السابقين مجردُ الإيمان بألفاظ القرآن والحديث؛ من غير فقهٍ ولا فهمٍ لمراد الله ورسوله منها، واعتقدوا أن السلف بمنزلة الأميِّين الذين قالَ فيهم ربُّهم ـ عزَّ وجل:

﴿ومِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمونَ الكِتَابَ إلا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص، وصرفها عن حقائقها؛ بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

هٰذه المقالة رأس الضلالة، مضمونها نبذُ الكتاب والسنة ظِهْرياً، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف السابقين، والافتراء عليهم، وتصويب ضلالة الخالفين.

ونكتة ذٰلك أنهم اعتقدوا أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها النصوص، فاعتقدوا التعطيل، وانتفاء الصفة في نفس الأمر، ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى، فبقوا متردِّدين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهٰذا هو طريقة السلف عندهم، وبين صرف اللفظ عن حقيقته وما وُضِع له إلى ما لم يوضَع له، ولا دلَّ عليه؛ بأنواع من المجازات، ومستَنْكَر اللغات، وغريب التكلُّفات التي هي ضرب من الألغاز والأحاجي.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين؛ كانت نتيجة قولهم استجهال السابقين، واعتقاد أنهم كانوا أميِّين بمنزلة الصالحين البله، الذين لم يتبحَّروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطَّنوا لدقائق العلم الإلٰهي، وأن الخالفين هم الفضلاء العلماء، الذين حازوا قصب السبق، واستوْلَوا على الغاية، وظفروا من الغنيمة بما فات الأولين.

فكيف يتوهم مَن له أدنى مسكة من عقل وإيمان أن هٰؤلاء المتحيِّرين - الذين شهدوا على أنفسهم بالحيرة، والشك، والاضطراب، وأشهدوا الله وملائكته عليهم به، وشهد به عليهم الأشهاد من أتباع الرسول ﷺ - أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله ممَّن شهد الله ورسوله لهم بالعلم، والإيمان، والفضل، والذين اتبعوهم بإحسان، ورثة الأنبياء، وخلفاء الرسل، ومصابيح الدجى، ومنارات الهدى.

فلما رأى أفراخ المعتزلة، وصعاليك الأشعرية خلوَّ كنانتهم؛ انتفضوا انتفاضة المحموم، وارتعشوا ارتعاشة الذبيح الذي يصارع سكرات الموت، وقالوا: إن الصحابة والتابعين اختلفوا في هٰذا الباب، وضربوا لذٰلك مثلاً

صفةَ الساق، وزعموا أن هٰذا الاختلاف منصوصٌ عليه في كتب السلف.

فلما رأيت أن العلم أوشك أن يستدبر، وأن البغاث بأرضنا يستنسر، وأن كثيراً من أهل العلم وطلابه ألقوا مقاليد التسليم لهٰذه الشبهة؛ لأنهم وجدوا نقولاً عن بعض علماء السلف في ذٰلك، فتنمّر المريب، وحكى انتفاخاً صولة الأسد، ولله در القائل:

قَدْ أَعْوَزَ الماءُ الطَّهُورُ ومَا بَقِيْ
غَيْرُ التَّيَمُّمِ لَوْ يَطيبُ صَعِيْدُ

عندئذ امتشقت حسامَ العلم، وتسنمت غارب البحث؛ انتصاراً للحق، ونصحاً لإخواني من أهل السنة والجماعة، وتبرئة للسلف الصالح من الصحابة والتابعين والعلماء الصالحين من الزور الذي نسب إليهم، فثبت لي أن ما نُسِب إلى الصحابة غير صحيح ألبتة.

وبذٰلك تعلم أيها الأخ ـ علمتَ الخير ـ أن الله حفظ لنا صفة الساق التي نصبها علامة للمؤمنين يوم لقائه في عَرَصات يوم القيامة، يوم يتميَّز الطيب من الخبيث، فأما الطيب؛ فإلى جنة عرضها السماوات والأرض، ورضوان من الله أكبر، وأما الخبيث؛ فيركمه جميعاً، فيجعله في جهنم.

ويسلم بذٰلك توحيد الأسماء والصفات مِن جميع الشبهات، ونُسْلِم أعنة قيادنا للسلف الصالح، فإنهم أعلم، وأحكم، وأسلم.

وأسأل الله العلي الأعلى أن يتولانا بفضله، فلا يكِلَنا لأنفسنا طرفة

عين، وأن يدخرَ لي ثواب هٰذا العمل وجميع أعمالي إلى يوم لقائه، يوم لا ينفع مال ولا بنون؛ إلا من أتى الله بقلب سليم.

وكتبه حامداً ومصلياً ومسلماً أبو أسامة
سليم بن عيد الهلالي ضحى ثلاثاء
العافية لثلاث ليال خلت من صفر الخير
سنة ألف وأربع مئة وعشر من هجرة
رسولنا محمد ﷺ في عمان البلقاء
عاصمة الأردن

●●●●●

المَنْهَلُ الرَّقْراق

في تخريجِ ما رُوِي عن الصَّحابةِ والتَّابعين في تفسير

﴿يومَ يُكْشَفُ عَن ساق﴾

وإبطال دَعوى اختلافِهِم فيها

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

دراسة الطرق الواردة في تفسير الساق بالشدة

زعم بعض الناس أن الصحابة اختلفوا في تفسير قوله ـ تعالى :

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢].

ولما قيل لهم : لكل قول حقيقة ، فما حقيقة قولكم؟ اتكؤوا على قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى» (٦ / ٣٩٤) :

«وتمام هٰذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾ ، فرُوي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة : إن الله يكشف عن الشدة في الآخرة . وعن أبي سعيد وطائفةٍ أنهم عدُّوها في الصفات ؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في (الصحيحين)» .

قلت : ونقل هٰذا الاختلاف أيضاً ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ في «الصواعق المرسلة» (١ / ٢٥٢) :

«والصحابة متنازعون في تفسير الآية : هل المرادُ الكشف عن الشدة ، أو المراد بها أن الربّ يكشف عن ساقه؟

ولا يُحْفَظُ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يُذْكَر أنه من الصفات أم لا غير هٰذا الموضع».

ومن قبلِهما نقل ذٰلك الحافظ ابن منده ـ رحمه الله ـ في كتابه «الرد على الجهمية» (ص ٣٥):

«قول الله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، وما ثبت عن النبي ﷺ في ذٰلك، واختلاف الصحابة والتابعين في معنى تأويله».

وقال (ص ٣٧):

«وقد اختلف الصحابة في معنى قوله ـ عزَّ وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾».

قلت: هٰؤلاء الجِلَّة من علماء السلف، الذين نقلوا هٰذا الاختلاف؛ إنما هم ناقلون وليسوا قائلين.

وهم أيضاً أسندوا ذٰلك، ومَن أسند لك؛ فقد أحالك، وبرِئت ذمته من عُهدة ذٰلك القول، ما لم يصرح بصحته.

ومرادهم من هٰذا الاختلاف ما روي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في تفسير قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾.

ولا أعلم نقلاً عن غيره من الصحابة وافق ما روي عنه، ناهيك أن ما روي عنه لا يصح ألبتة، ودونك التفصيل:

●●●●●

الروايات عن ابن عباس

● **أولاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، وزاد نسبته السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤) إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم؛ كلهم من طريق عبدالله بن المبارك: أنبا أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس أنه سُئِل عن قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«إذا خفي عليكم شيء من القرآن؛ فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

اصْبِرْ عَنَاقِ إِنَّهُ شَرٌّ بَاقِ قَدْ سَنَّ قَوْمَكَ ضَرْبَ الأَعْنَاقِ

وقَامَتِ الحَرْبُ بِنا عَلى سَاقِ؟»

قالَ ابن عباس:

«هٰذا يوم كرب وشدة».

قال الحاكم:

«هٰذا حديث صحيح الإسناد، وهو أولى من حديثٍ رُوي عن ابن مسعود، لم أستجز روايته في هٰذا الموضع».

ووافقه الذهبي.

قلتُ: هٰذا إسناد ضعيف جداً؛ إن كان أسامة بن زيد هو ابن أسلم القـرشي العدوي، مولى عمر بن الخطاب، وهو أخو عبدالله بن زيد بن أسلم، وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم.

وقد ضعَّفَهُ أئمة الجرح والتعديل:

١ ـ أحمد بن حنبل:

وردت عنه روايتان في تضعيفه:

الأولى: من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقولُ:

«أسامة بن زيد بن أسلم؛ أخشى أن لا يكون ثقة في الحديث».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٨٧): حدثنا ابن حماد: ثنا عبدالله بن أحمد: (وذكره).

الثانية: عن طريق صالح بن أحمد بن حنبل: قالَ أبي:

«أسامة بن زيد بن أسلم؛ منكر الحديث، ضعيف».

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨٥): حدثنا عبدالرحمٰن: نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: قال أبي: (وذكره).

٢ ـ يحيى بن معين في «تاريخه» (٢ / ٢٢):

«أسامة بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبدالرحمٰن ابن زيد بن أسلم؛ هٰؤلاء أخوة، وليس حديثهم بشيء واحد.

وأسـامة بن زيد بن أسلم ليس بذاك، وهو أصغر من هٰذا (يعني:

الليثي)، يروي عن القطواني، ومعن بن عيسى القزاز.

ولد زيد ضعاف: أسامة بن زيد، وعبدالرحمٰن بن زيد، وعبدالله بن زيد».

وفي «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين» (١٢٩ و٥٣٠):

«قلت: فأسامة بن زيد الصغير، أعني: ابن أسلم. قالَ: ضعيف».

وفي «سؤالات ابن الجنيد» (٤٣٧):

«قلت ليحيى بن معين: أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله وعبدالرحمٰن؟ فقال: ضعاف كلهم».

وفي (ص ٥٤٨) ذكرهم، ثم قال:

«ليسوا بشيء».

وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ص ١٣١ ـ ١٣٢):

«بنو زيد بن أسلم: أسامة، وعبدالرحمٰن، وعبدالله؛ ضعفاء في الحديث، من غير خربة في دينهم، ولا زيغ عن الحق في بدعة ذكرت عنهم».

وبالجملة؛ فقد اتفقت كلمة أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، فإنك إن فتشت كتب الرجال؛ فلن تجد إلا مضعفاً، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» (١ / ٥٧):

«ضعَّفوه».

قلت: ولذلك؛ فهو ضعيف جداً، ويؤيد ما ذهبتُ إليه أن بني زيد

ابن أسلم متقارِبون في الروايات؛ قال ابن عدي:

«ويَقْرُبُ بعضهم من بعض في باب الروايات».

ومن تأمل ترجمة أخيه عبدالرحمٰن؛ وجد أنه ضعيف جداً.

وبذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٦٤) عندما ذكر حديثاً فيه أسامة بن زيد بن أسلم، فقال:

«ومداره على أسامة بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف جداً».

فإن قيل: لعله أسامة بن زيد الليثي[1]؛ لأنهما من شيوخ عبد الله بن المبارك.

قلت: إن التفريق بينهما من أدق الأمور في علم الرجال؛ بشهادة شيخنا محدث العصر ـ حفظه الله ـ في «سلسلته الصحيحة» (٢ / ٧٩):

«وكان من الصعب، بل من المستحيل تعيين المراد منهما في هٰذا الحديث على رواية الطبراني؛ لأن كلًّا منهما روى عنه عبدالله بن وهب، ولم يُذكرا في الرواة عن عبدالله بن دينار».

وقال (٤ / ٧٥):

«. . . إنما تفرَّد به أسامة بن زيد، وهو حسن الحديث إن كان الليثي

---

(١) وقد زعم محقق «شرح السنة» (١٥ / ١٤٢ ـ حاشية ٢) أن ابن جرير أخرجه (٢٩ / ٢٤) من حديث ابن المبارك عن أسامة بن زيد الليثي.

قلت: هٰذا وهم فاحش، أو تحريف طائش، فإن ابن جرير لم يبيِّن أنه الليثي في «تفسيره»، ولكنها زيادة من المحقق.

وثمة أمر آخر: أن المحقق لم يبيِّن حجته فيما أثبته، وأنى له إثبات ذٰلك؟!

مولاهم المدني، وأما إن كان العدوي مولى عمر المدني؛ فهو ضعيف، وكلاهما يروي عن نافع، وعنهما ابن المبارك وابن وهب، فلم أدر أيهما المراد هنا».

ثم تعقَّب الحافظَ قائلاً:

«وذكر الحافظ أن أسامة هو ابن زيد الليثي المدني، ولا أدري ما مستنده في هٰذا؟ وإن تبعه عليه العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المسند».

نعم، لعل ذٰلك إنما هو النظر إلى جلالة الإمام عبدالله بن المبارك وعلمه، فإنه لو كان يعني العدويَّ الضعيفَ؛ لبيَّنَه، أو لعل له عادة إذا روى عن الليثي الثقة؛ أطلق، ولم ينسبه، وإذا روى عن الآخر الضعيف؛ قيده، فنسبه. والله أعلم».

وقال (٤ / ٣٠٥):

«إسناده حسن إن كان أسامة بن زيد هو الليثي مولاهم أبو زيد المدني، وليس كذٰلك إذا كان العدوي مولاهم أبا زيد المدني، فإنه ضعيف، ومن الصعب تعيين المراد منهما؛ فإن ابن المبارك قد روى عنهما كليهما».

وأيّاً كانَ منهما؛ فهٰذا الأثر ضعيف؛ لأنه مضطرب سنداً ومتناً، فتارة يرويه مقطوعاً على عكرمة، وأخرى موقوفاً على ابن عباس، وقد أشار إلى ذٰلك إشارة لطيفة ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٧):

حدثنا ابن حميد قالَ: ثنا ابن المبارك عن أسامة بن زيد عن عكرمة

في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ قالَ: هو يوم كرب وشدة.

وذُكر عن ابن عباس أنه كان يقرأ ذٰلك: ﴿يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ بمعنى: تكشف القيامة عن شدة شديدة.

والعرب تقول: كشف هٰذا الأمر عن ساق؛ إذا صارَ إلى شدة، ومنه قولُ الشاعر:

كَشَفَتْ لهُمْ عَنْ ساقِها ... وبَدَا مِنَ الشَّرِ الصُّراحِ

وكذٰلك أشار إلى هٰذا الاضطراب الموجب للضعف ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٢٩)، فقالَ:

«اختلفت الروايات عن عبد الله في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، فروى أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ بالياء وضمها. قال يعقوب الحضرمي عن ابن عباس: إنه قرأ: ﴿يَوْمَ تَكْشِفُ عنْ ساقٍ﴾؛ بالتاء مفتوحة...».

● **ثانياً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٨)؛ من طريق محمد بن سعد بن الحسين بن عطية: حدثني أبي: حدثني الحسين بن الحسن بن عطية: حدثني أبي عن جدي عطية بن سعد عن ابن عباس في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ وَيُدْعَوْنَ إلى السُّجودِ﴾؛ يقولُ:

«يُكْشَفُ الأمرُ، وتبدو الأعمالُ، وكَشْفُهُ دخولُ الآخرة، وكَشْفُ الأمرِ عنه».

قلت: هٰذا إسناد ضعيف جداً، مسلسل بالعوفيين، وهم ضعفاء.

● **ثالثاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٧) من طريق عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ـ عز وجل: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ**﴾؛ قالَ:

«هو الأمر الشديد المُفْظِع في الهول يوم القيامة».

وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٥٤) ابنَ أبي حاتم.

قلت: هٰذا إسناد فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، فإن علياً لم ير ابن عباس؛ كما في «التقريب» (٣٦٢)، وانظر «الإتقان» (٢ / ١٨٨).

الثانية: أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث؛ ضعيف من قِبَل حفظه.

● **رابعاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤): حدثنا ابن حميد قال: ثنا مهران عن سفيان عن المغيرة عن إبراهيم عن ابن عباس: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾؛ قالَ:

«عن أمرٍ عظيمٍ ؛ كقولِ الشاعر: وقامَتْ الحَرْبُ بِنا عَلى سَاقٍ».

قلت: هٰذا إسناد ضعيف، فيه علل:

الأولى: الانقطاع ؛ فإن إبراهيم ـ وهو النخعي ـ لم يدرك ابن عباس.

الثانية: مهران: هو ابن أبي عُمَرَ؛ سيِّء الحفظ.

الثالثة: ابن حميد شيخ الطبري ؛ ضعيف.

● **خامساً**:

أخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٧): أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمر: نا أبو العباس الأصم: نا محمد بن الجهم: نا يحيى ابن زياد الفراء: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾؛ يُريدُ: يوم القيامة والساعة؛ لشدتها.

قال الفراء:

«أنشدني بعض العرب لجد طرفة:

كَشَفَتْ لهُمْ عَنْ سَاقِها ... وبَدَا مِن الشَّرِّ صُراحُ

وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٥) سعيدَ بنَ منصورٍ وعبدَ ابنَ حُمَيْد، وابنَ منده؛ من طريق عمر بن دينار قالَ:

«كانَ ابنُ عباس يقرأ: ﴿**يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ**﴾؛ بفتح التاء».

قال أبو حاتم السجستاني:

«أي: تكشف الآخرة عن ساقها؛ ليستبين منها ما كان غائباً».

قلت: محمد بن الجهم: هو ابن هارون السمري، له ترجمة في «لسان الميزان» (٥ / ١١١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه جماعة، فهو مجهول الحال.

● **سادساً:**

أخرج ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٨): ثنا عمرو بن الربيع بن سليمان: ثنا بكر بن سهل: ثنا عبدالغني بن سعيد: ثنا موسى بن عبدالرحمٰن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

وعن مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس.

في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«شدة الآخرة».

قلت: هٰذا إسناد مظلم.

قال السيوطي في «الإتقان» (٢ / ١٨٨) مبيناً حال هٰذه الأسانيد في التفسير عن ابن عباس:

«وهٰذه التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل؛ كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس... فأما ابن جريج؛ فلم يقصد الصحة، وإنما روى ما ذُكر في كل آية من الصحيح والسقيم، وتفسير مقاتل بن سليمان، فمقاتل نفسه ضعَّفوه».

وقال (٢ / ١٨٩):

«وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإن الضحاك

لم يلقه . . . وإن كان من رواية جويبر عن الضحاك؛ فأشد ضعفاً؛ لأن جويبر شديد الضعف، متروك».

● **سابعاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤): حُدِّثْتُ عن الحسين قالَ: سمعتُ أبا معاذ يقولُ: حدثنا عبيد قالَ: سمعتُ الضحاك يقولُ في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عن ساقٍ﴾: وكانَ ابنُ عباس يقول:

«كان أهل الجاهلية يقولون: شمَّرتِ الحرب عن ساق».

يعني الله: إقبال الآخرة، وذهاب الدنيا.

قلت: هٰذا إسناد فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين الضحاك وابن عباس، فإن الضحاك لم يلقَ ابن عباس.

الثانية: جهالة شيخ الطبري الذي لم يسمه.

● **ثامناً:**

قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤):

وأخرج الطستي في «مسائله عن ابن عباس» أن نافع بن الأزرق سأله عن قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ قالَ:

«عن شدة الآخرة».

وقال: وهل تعرفُ العرب ذٰلك؟

قال: «نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

قدْ قامَتِ الحربُ بنا على ساقِ»

قلت: وساق السيوطي إسنادها في «الإتقان» (١ / ١٢٠) من طريق الطستي: حدثنا أبو سهل السري بن سهل الجنديسابوري: حدثنا يحيى ابن أبي عبيدة بحر بن فروخ المكي: أنبأ سعيد بن أبي سعيد: أنبأ عيسى ابن دأب عن حميد الأعرج، وعبدالله بن أبي بكر بن محمد عن أبيه قال:

بينا عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس، يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هٰذا الذي يجترىء على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه، فقالا: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله، فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب، فإن الله ـ تعالى ـ إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فقال ابن عباس:

«سلاني عما بدا لكما. . . (وذكرها)».

ثم قال (١ / ١٣٣):

«هٰـذا آخـر مسائل نافع بن الأزرق، وقد حذفت منها يسيراً، نحو بضعة عشر سؤالاً، وهي أسئلة مشهورة، أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس.

وأخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء» منها قطعة، وهي المعلم عليها بالحمرة في صورة (ك): قال: حدثنا بشر بن أنس: أنبأ محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: أنبأنا أبو صالح هدبة بن مجاهد:

أنبأنا مجاهد بن شجاع: أنبأنا محمد بن زيد اليشكري عن ميمون بن مهران قال: دخل نافع بن الأزرق المسجد، (فذكره).

وأخرج الطبراني في «معجمه الكبير» منها قطعة، وهي المعلم عليها صورة (ط) من طريق جويبر عن الضحاك بن مزاحم قال: خرج نافع بن الأزرق، (فذكره)».

قلت: قوله هٰذه مسائل مشهورة حقٌّ، لكن الشهرة لا تلازم الصحة، فدونك بيان هٰذه الأسانيد:

١ ـ ما عزاه للطبراني في «معجمه الكبير» هو فيه (١٠٥٩٧)، وإسناده فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس.

الثانية: جويبر متروك.

فالإسناد ضعيف جداً.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦ / ٣١٠):

«وفيه جويبر، وهو متروك».

وقال (٩ / ٢٨٤):

«وفيه جويبر، وهو ضعيف».

وتقدم عن السيوطي تضعيف هٰذا الإسناد.

٢ ـ ما عزاه لابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء» إسناده لا يصح.

● **تاسعاً:**

وأخرج ابن جرير (٢٩ / ٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٨)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٧ ـ ٣٨): وعن إبراهيم قال: قال ابن عباس:

«يكشف عن أمر شديد؛ يقال: قد قامت الحرب على ساق».

قلت: إسناده منقطع؛ لأن إبراهيم ـ وهو النخعي ـ لم يدرك ابن عباس.

● **عاشراً:**

أخرج اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧٢٤): أخبرنا علي بن عمر بن إبراهيم قال: ثنا عبدالصمد بن علي قال: ثنا الحسين بن سعيد السلمي قال: حدثني أحمد بن الحسن بن علي بن أبان البصري المرادي قال: ثنا الحسن بن محبوب عن علي بن دياب عن أبان بن ثعلب عن سعيد بن جبير أن ابن عباس في قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«عن بلاء عظيم».

قلت: إسناد هٰذا الأثر فيه من لم أجد له ترجمة.

●●●●●

● **خلاصة ما رُوِيَ عن ابن عباس في المسألة:**

وبهٰذا تعلم أيها الحبيب ـ علمت الخير ـ أن هٰذه الأسانيد المروية عن ابن عباس في تفسير قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾، لا تقوم بها الحجة؛ لأنها كلها ضعيفة.

فإن قيل: هلاَّ جَعَلْتموها من باب الحسن لغيره.

قلت: إنها ضعيفة ضعفاً لا ينجبر، ولا يزول بمجيئه من وجه آخر؛ للآتي:

١ ـ أن بعضها ضعيف ضعفاً شديداً، لا ينجبر، بل يزيدها ضغثاً على إبالة؛ مثل:

طريق أسامة بن زيد عن عكرمة عنه، وهي (رقم ١).

وطريق العوفيين، وهي (رقم ٢).

ومسائل نافع بن الأزرق، وهي (رقم ٨).

٢ ـ أن بعضها ذات علة واحدة، وهي الانقطاع، وإذا كانت كذٰلك؛ فإنها لا تشهد لبعضهَا، ولا يقوَّى أمرها، وهي:

طريق علي بن أبي طلحة عنه، وهي (رقم ٣).

وطريق إبراهيم النخعي عنه، وهي (رقم ٤ و٦).

وطريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عنه، وهي (رقم ٧).

٣ ـ أن بعضها لا يشهد لبعض؛ لأنها ذات معاني مختلفة:

ففي بعضها أنه قال: «كرب وشدة».

وفي آخر أنه قال: «يكشف الأمر، وتبدو الأعمال».

وفي ثالث أنه قال: «عن أمر عظيم».

وفي آخر أنه قال: «يقوم القيامة والساعة لشدتها». . . إلخ.

وبهٰذا يتبين اضطراب تفسير هٰذه الآية عن ابن عباس، واختلاف الروايات المسنَدة إليه.

ولهٰذا؛ فإننا نجزم بعدم ثبوت الأثر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

● **حوارٌ مع الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله:**

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» (١٣ / ٤٢٨):

«وأما الساق؛ فجاء عن ابن عباس في قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عن ساقٍ﴾؛ قال:

عن شدة من الأمر، والعرب تقول: قامت الحرب على ساق؛ إذا اشتدت، ومنه:

قَدْ سَنَّ أَصْحابُكَ ضَرْبَ الأعْناقِ
وقامَتِ الحَرْبُ بِنا علَى سَاقِ

وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها: عن نور عظيم.

قال ابن فورك: معناه: ما يتجدَّد للمؤمنين من الفوائد والألطاف.

وقال المهلَّب: كشف الساق للمؤمنين رحمة، ولغيرهم نقمة.

وقال الخطابي: تهيَّب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس: أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة.

وأسنـد البيهقي الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين، كل منهما حسن، وزاد:

إذا خفي عليكم شيء من القرآن؛ فاتبعوه من الشعر.

وذكر الرجز المشار إليه.

وأنشد الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد: في سنة: قد كشفت عن ساقها.

وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال: يريد يوم القيامة.

قال الخطابي: وقد يطلق، ويراد النفس».

قلت: لي على كلام الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مؤاخذات ـ غفر الله لنا وله ـ:

١ ـ حسَّنَ أثراً لابن عباس في تفسير الساق بالكرب والشدة، وصحح آخر في أنها يوم القيامة، فأي المعنيين مراد؟!

لم يبيِّن ذٰلك الحافظ!

ثم أليس هٰذا الاختـلاف عن ابن عبـاس في تفسير الآية موجب للاضطراب، وقد تقدم بيانه.

٢ ـ قولـه عن الإسنادين اللذين أوردهما البيهقي: «حسن»؛ ليس بحسن؛ لأن الأول فيه علل:

أ ـ أسامة بن زيد، وهو ابن أسلم؛ ضعيف جداً.

ب ـ الاضطراب.

فإن قيل: لعلَّ الحافظ جزم بأنه أسامة بن زيد الليثي، وهو حسن الحديث.

قلت: لا أدري ما مستنـده؟ وقـد تقدم أن التفريق بينهما أعز من الكبريت الأحمر، فإذا كان الأمر كذٰلك؛ فالتوقُّف في تعيين المراد منهما موجب للتوقف في الحكم على الإسناد، ومسقط للعمل به، والتوكُّؤ عليه.

أما الإسناد الثاني؛ ففيه علتان، وقد تقدم برقم (٣).

وأما الإسناد الذي صححه؛ فإن فيه مجهول، وقد تقدم برقم (٥).

٣ ـ قوله: «وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها: عن نور عظيم».

قلت: كلامه مشعر هنا بأنه من قول أبي موسى، وليس كذٰلك، بل هو مرفـوع من قول رسـول الله ﷺ، وهو ضعيف جداً؛ لأن فيه روح بن جنـاح، وقـد ضعفه البيهقي وغيره، ودرج على ذٰلك الحافظ نفسه؛ كما سيأتي في تخريجه (ص ٦٧ ـ ٦٨).

٤ ـ نقله عن الخطابي : «وقد يطلق، ويُرادُ النفس».

قلت: استغربه الخطابي، وضعفه، وردَّه؛ كما نقل عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩):

«قال أبو سليمان ـ رحمه الله ـ: وفيه وجه آخر لم أسمعه من قدوة، وقد يحتمله معنى اللغة:

سمعت أبا عمر يذكر عن أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي فيما عَدَّ من المعاني المختلفة تحت هٰذا الاسم، قال: والساق: النفس. قال: ومنه قول علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حين راجعه أصحابه عن قتل الخوارج، فقال: والله لأقاتلنَّهم ولو تلفت ساقي. يريد نفسه».

فإذا كان الخطابي لم يسمعه من قدوة، فما القدوة في إيراده إلا بيان ضعفه، وأنه مردود، ولا كرامة.

وبذٰلك يتبين أن المعتمد على أقوال ابن حجر في هٰذه المسألة؛ كالمتعلق بخيوط العنكبوت.

● تنبيه:

اعلم أيها الأخ المحب أن هٰذا التفسير ـ لو صحَّ عن حبر الأمة وترجمان القرآن ـ لا يقتضي أن الصحابة اختلفوا في صفات الله ـ عز وجل؛ يوضحه أمران:

١ ـ أن ذٰلك وقع من ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ على مقتضى اللغة، وأن الساق في اللغة هو الشدة.

وقد أشار إلى ذلك أبو يعلى في كتابه المستطاب «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (ق٥٢ / ب ـ ٥٣ / أ)، فقال:

«والذي روي عن ابن عباس والحسن؛ فالكلام عليه من وجهين:

أحدهما: أن يحتمل أن يكون هٰذا التفسير منهما على مقتضى اللغة، وأن الساق في اللغة هو الشدة، ولم يقصدا بذلك تفسيره في صفات الله ـ تعالى ـ في موجب الشرع...».

قلت: يوضحه:

٢ ـ أن ظاهر قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾ لا يدل على أنها من الصفات، والذين جعلوها من الصفات إنما فعلوا ذلك في ضوء الأحاديث النبوية الصحيحة الواردة في تفسيرها ـ والتي سيأتي ذكرها إن شاء الله ـ حيث أشار إلى ذلك الإمامان:

ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى» (٦ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥):

«ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدلُّ على أن هٰذه من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلى الله، ولم يقل: عن ساقه. فمع عدم التعريف بالإضافة، لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر».

وتلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه الفذ «الصواعق المرسلة» (١ / ٢٥٢):

«وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة الله؛ لأنه

ـ سبحانه ـ لم يضف الساق إليه، وإنما ذكره مجرداً من الإضافة، منكراً، والـذين أثبتـوا ذٰلك صفةً؛ كاليدين والإصبع، لم يأخذوا ذٰلك من ظاهر القرآن، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه:

«فيكشف الرب عن ساقه، فيخرُّون له سجَّداً».

ومن حمل الآية على ذٰلك؛ قالَ: قوله ـ تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُـدْعَـوْنَ إِلَى السُّجُودِ**﴾؛ مطابق لقوله ﷺ: «فيكشف عن ساقه، فيخـرون له سجداً»، وتنكيره للتعظيم والتفخيم؛ كأنه قال: يكشف عن ساق عظيمة، جلت عظمتها، وتعالى شأنها، أن يكون لها نظير، أو مثيل، أو شبيه».

٣ ـ ولذٰلك فإن هٰذا التفسير لا يعدُّ تأويلاً مذموماً؛ كما نصَّ على ذٰلـك شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى» (٦ / ٣٩٥) قائلاً:

«ومثل هٰذا؛ لا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهـومها ومعناه المعروف، ولكنْ كثير من هٰؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هٰذا تأويلاً، وهٰذا خطأ من وجهين؛ كما قدَّمنا غير مرة».

أقول: قدمنا هٰذا التنبيه من باب التنزل، ونزيد هنا أن هٰذا التفسير لا يصح سنداً؛ كما قدمنا، ولا متناً؛ كما سيأتي ـ إن شاء الله.

ولتعْلَمَنَّ نبأه بعد وريقات.

أقوال التَّابعِينَ

ولقـد ورد في بعض النقول التي وصفت الصحابة بالاختلاف في مسألة الساق ما يشعر أن هٰذا الاختلاف سرى إلى التابعين، فاختلفوا كذٰلك!

ولقـد جمعت أقوال التابعين الواردة في تفسير قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، فوجدتُ:

١ ـ قول مجاهد.

٢ ـ قول قتادة.

٣ ـ قول عكرمة.

٤ ـ قول إبراهيم النخعي.

٥ ـ قول سعيد بن جبير.

٦ ـ قول الربيع بن أنس.

ودونك التفصيل الذي يروي الغليل، ويكبت الشانىء العليل.

١ ـ المرويات عن مجاهد

● **أولاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٩)؛ من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«عن شدة الأمر. قالَ ابن عباس: هي أشد ساعة تكون يوم القيامة».

وفي رواية عند ابن جرير من طريق محمد بن عمر قال: ثنا أبو عامر قال: ثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عنه:

«قال ابن عباس: هي أول ساعة تكون يوم القيامة».

قلت: هٰذا إسناد ضعيف، فيه العلل الآتية:

الأولى: ورقاء: هو ابن عمر بن كليب اليشكري؛ ثقة، لكنه ضعيف في التفسير؛ كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١١ / ١١٤).

الثانية: ابن أبي نجيح: هو عبدالله؛ كان مدلساً، وقد عنعنه، ولم يسمع التفسير من مجاهد؛ كما في ترجمته في «التهذيب» (٦ / ٥٤).

الثالثة: أما ما ذكره مجاهد عن ابن عباس؛ فإنه ضعيف للآتي:

١ ـ ضعف الطريق إلى مجاهد؛ كما سبق بيانه آنفاً.

٢ ـ الاختلاف المنقول عن ابن عباس، وإليه أشار ابن جرير في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٩).

وتقدم بيانه (صـ ٢٤ ـ ٢٥).

● **ثانياً**:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤): حدثني محمد ابن عبيد المحاربي وابن حميد قالا: ثنا ابن المبارك عن ابن جريج عن مجاهد في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«شدة الأمر وجده. قال ابن عباس: هي أشد ساعة في يوم القيامة».

وزاد نسبتَهُ السيوطيُّ في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٥) إلى الفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن منده.

قلت: هٰذا إسناد ضعيف؛ لأن ابن جريج مدلس، وقد عنعنه، ولم يسمع التفسير من مجاهد.

قال ابن الجنيد في «سؤالاته لابن معين» (٣٧٦ و٥٩٦):

«وسألت يحيى بن معين: قلتُ: ابن جريج، سمع من مجاهد شيئاً؟ قال: حرفاً أو حرفين. قلتُ: فمَن بيَّنَهما؟ قالَ: لا أدري».

وفي (ص ٥٩٥) بيَّن هٰذا الحرف وأنه في القراءة:

«وسمعتُ يحيى بن معين يقول: سمع ابن جريج من مجاهد حرفاً واحداً في القراءة: ﴿**فإن الله لا يهدي مَن يضل**﴾ ـ قال: لا أدري كيف قرأه يحيى بن معين ـ لم يسمع منه غيره، كان أتاه يسمع منه، فوجده قد مات».

وكذٰلك نصَّ غيره من العلماء؛ كما في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ العلائي (ص ٢٣١).

٢ ـ المرويات عن قتادة

● أولاً:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤): حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن قتادة في قوله ـ عزَّ وجل: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ**

﴿سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«عن أمر فظيع جليل».

وزاد نسبته السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٦) إلى عبد بن حميد.

قلت: هٰذا إسناد حسن؛ لأن فيه بشراً، وهو ابن معاذ العقدي، صدوق، وباقي رجاله ثقات أثبات.

● ثانياً:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٨ ـ ٣٩)؛ من طريق معمر عن قتادة، في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عن ساقٍ﴾؛ قالَ:

«عن شدة الأمر».

قلت: قتادة بصري، وفيما حدث معمر ـ وهو ابن راشد ـ في البصرة ضعف؛ كما ذكر الحافظ في «التقريب» (٢ / ٢٦٦).

٣ ـ المرويات عن عكرمة

● أولاً:

أخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٨): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر قالا: أنا أبو العباس ـ هو الأصم ـ أنا أبو بكر يحيى بن أبي طالب: أنا حماد بن مسعدة: أنا عمر بن أبي زائدة

قال: سمعت عكرمة سُئل عن قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«إذا اشتدَّ الأمر في الحرب؛ قيل: كشفت الحرب عن ساق».

قال: «فأخبرهم عن شدَّةِ ذٰلك».

وزاد نسبتَـهُ السيوطيُّ في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٥) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

قلت: هٰذا إسناد ضعيف، فيه يحيى بن أبي طالب؛ وثَّقه الدارقطني وغيره، وكذبه موسى بن هارون؛ كما في «المغني» للذهبي (٢ / ٧٣٧)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٦ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، فمثله ضعيف، والله أعلم.

٤ ـ المرويات عن إبراهيم النخعي

● **أولاً:**

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٩ / ٢٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٧ ـ ٣٨)؛ من طريق مغيرة عن إبراهيم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«ولا يبقى مؤمن إلا سجد، ويقسو ظهر الكافر، فيكون عظماً واحداً».

وزاد نسبته السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤) إلى الفريابي،

وسعيد بن منصور، والبيهقي، وقال (٨ / ٢٥٦):

● ثانياً:

وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم النخعي: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾؛ قالَ:

«أمر عظيم الشدة».

قلت: لم أقف على سنده.

٥ ـ المرويات عن سعيد بن جبير

● أولاً:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤): حدثنا ابن حميد قال: ثنا مهران عن سفيان عن عاصم بن كليب عن سعيد بن جبير قال:

«عن شدة الأمر».

قلت: إسناده ضعيف؛ لأن فيه ابن حميد، وهو محمد بن حميد الرازي، شيخ الطبري، ضعيف.

● ثانياً:

قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٥):

وأخرج عبد بن حميد، وابن المنذر؛ عن سعيد بن جبير أنه سُئل عن قوله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، فغضبَ غضباً شديداً، وقال:

«إن أقواماً يزعمون أن الله يكشف عن ساقه، وإنما يكشف عن الأمر الشديد».

قلت: لم أقف على إسناده.

٦ ـ المرويات عن الربيع بن أنس

● أولاً:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٧): حدثنا جعفر بن محمد المروزي قال: ثنا عبيد الله عن أبي جعفر عن الربيع في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«يكشف عن الغطاء».

قلت: إسناده ضعيف؛ لأن أبا جعفر ـ وهو الرازي، واسمه عيسى ابن ماهان ـ سيىء الحفظ.

قال ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٢٢٨):

«. . . والناس يتَّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطراب».

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٦) إلى عبد بن حميد.

●●●●●

خلاصة ما رُوِي عن التابعين في المسألة

مما سبق يتبين لك أيها المحب أن ما نُسب إلى التابعين لا يصح من الناحية الحديثية، التي عليها مدار النقل.

ولكن ثبت عن قتادة قوله:

«عن أمر فظيع جليل».

وهٰذا التفسير لا يتعارض مع إضافة الساق لله، حيث لم يبيّن قتادة ما هو هٰذا الأمر الفظيع الجليل.

فإن قيل: مراده الشدة.

قلت: شدة الأمر غير الأمر ذاته، وليس هناك أجل وأعظم من صفات الله، فلعل مراده من الأمر الفظيع الجليل الساق، بقرينة وصفه بالجليل؛ لأن الجليل هو الله؛ كما تقتضيه لغة العرب.

قال ابن منظور في «لسان العرب» (١١ / ١١٦) مادة (جلل):

«الله الجليل ـ سبحانه، ذو الجلال والإكرام، جل جلال الله، وجلال الله: عظمته. ولا يقال الجلال إلا لله، والجليل: من صفات الله ـ تقدس وتعالى، وقد يوصف به الأمر العظيم، والرجل ذو القدر الخطير».

وبذٰلك يتبين أن مراد قتادة ـ رحمه الله ـ بالأمر الفظيع الجليل صفة من صفات الله ـ جل جلاله، وهي في هٰذا المقام: الساق، والله أعلى وأعلم.

●●●●●

الفصل الثاني

دراسة الأسانيد الواردة في عد الساق من الصفات العليا

عجباً لأمر هٰؤلاء المنحرفين عن المنهج العلمي، الذين يؤثرون الأقوال الضعيفة المنسوبة للصحابة ـ رضي الله عنهم، والتابعين ـ رحمهم الله، على أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة، ويركبون الصعب والذلول لردها، أو تحريفها.

وهٰؤلاء؛ لو قال غيرهم هٰذا القول في موطن لا يتوافق مع أهوائهم أو مذاهبهم؛ لأقاموا الدنيا مكاء وتصدية.

ومن المعلوم لدى كافة المسلمين أن خير ما فُسِّر به القرآن هو القرآن والسنة الصحيحة، وأنه إذا حصل الخلاف؛ فإلى الدليل، والدليل قائم في السنة على أمور:

١ ـ أن قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ من آيات الصفات.

٢ ـ أن المراد بالساق أنها صفة لله ـ تعالى وعزَّ.

ولـذٰلـك قال العلامة اليماني محمد بن علي الشوكاني في «فيض القدير» (٥ / ٢٧٨) بعد أن سرد ما روي عن الصحابة والتابعين:

«وقد أغنانا الله ـ سبحانه ـ في تفسير هٰذه الآية بما صحَّ عن رسول الله ﷺ؛ كما عرفت، وذٰلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فليس كمثله شيء».

قلت: صدق ـ رحمه الله ـ وبر ونصح، وكلمته أجرأ كلمة قرأتها في هٰذه المسألة، وهي شوكة في حلق المبتدعة الذين يعطِّلون صفات الله ـ جل ثناؤه ـ زاعمين أن إضافة الساق إلى الله لم تصحَّ من قول رسول الله ﷺ.

وإليك سرد الأحاديث الواردة في إثبات صفة الساق، وأن قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ من آيات الصفات:

١ ـ حديث أبي سعيد الخدري

أخرج البخاري (٨ / ٦٦٣ ـ ٦٦٤ ـ فتح): حدثنا آدم: حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ:

«يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

قلت: هٰكذا ساقه البخاري ـ رحمه الله ـ في كتاب التفسير من «صحيحه» (باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾).

وهو قطعة من حديث أبي سعيد الخدري الطويل في رؤية الله في

الآخرة، ساقه بتمامه (١٣ / ٤٢٠ ـ ٤٢٢ ـ فتح) في كتاب التوحيد من «صحيحه» (باب: قول الله ـ تعالى: ﴿**وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ . إلى ربِّها ناظرةٌ**﴾): حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث بن سعد به بلفظ:

«فيقولُ: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق. فيكشف عن ساقه، فيسجد كل مؤمن، ويبقى مَن كانَ يسجد لله رياءً وسمعةً، فيذهب كيما يسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٥) بسنده عن يحيى بن بكير به، وقال:

«رواه البخاري في «الصحيح» عن ابن بكير، ورواه عن آدم بن أبي إياس عن الليث مختصراً، وقال في هٰذا الحديث:

«يكشف ربنا عن ساقه».

ورواه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث؛ كما رواه ابن بكير.

وروي ذٰلك أيضاً عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ». أ. هـ.

وأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٦ ـ ٣٧) بسنده عن يحيى بن بكير به، بلفظ:

«ويكشف عن ساقيه ـ عز وجل».

وقال:

«وهٰذا حديث ثابت باتفاق من البخاري ومسلم بن الحجاج، وقد رواه آدم بن أبي إياس عن الليث بن سعد عن خالد عن سعيد بن أبي هلال

عن زيد بن أسلم مثله، وقال: يكشف ربنا عن ساقه ـ عز وجل».

وأخرجه بتمامه في «الإيمان» (٨١٧) بسنده عن يحيى بن عبدالله بن بكير: ثنا الليث به؛ بلفظ:

«فيقول: هل بيني وبينكم آية تعرفونها؟ فيقولون: الساق. فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى كل من يسجد لله رياء وسمعة، فيذهب كيما يسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

وأخرجه مختصراً البغوي في «شرح السنة» (١٥ / ١٤١ ـ ١٤٢) من طريق البخاري في الموضع الأول، وقال:

«هٰذا حديث صحيح».

وأخرجه أبو عوانة (١ / ١٦٩) بسنده عن آدم بن أبي إياس: ثنا الليث به؛ إلا أنه قال:

«يكشف ربنا عن ساق».

والحديث أخرجه مسلم (٣ / ٢٧ ـ ٢٨) في الإيمان من «صحيحه»: حدثني سويد بن سعيد قال: حدثني حفص بن ميسرة عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار به؛ إلا أنه قال:

«. . . فيقولون: نعم. فيكشف عن ساق».

ثم ساقه عن عيسى بن حماد عن الليث به نحوه؛ لم يسق لفظه.

ومن طريق هشام بن سعد: حدثنا زيد بن أسلم به نحوه؛ لم يسق لفظه أيضاً.

وإنما أحال فيهما على لفظ حديث حفص.

وأخرج حديث هشام ابنُ خزيمة في «التوحيد» (١ / ٣٧٧)، والحاكم (٤ / ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، وفيه عنده:

«نعم، الساق. فيكشف عن ساق».

وقال:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (٣ / ١٦ ـ ١٧) من طريق عبد الرحمٰن بن إسحاق: ثنا زيد بن أسلم به بلفظ:

«قال: فيكشف عن ساق».

ولفظ ابن بكير عند البخاري:

«هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق».

وهو لفظ مسلم عن سعيد بن سويد؛ إلا أنه قال: «نعم»؛ مكان: «الساق».

وجمع بينهما هشام بن سعد عند الحاكم؛ كما تقدم، وهي عند مسلم، ولكنه لم يسق لفظه؛ كما سبق.

فالحديث صحيح مستفيض عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد.

لكن الكـوثـري ـ عامله الله بما يستحق ـ غمزه في «تعليقاته على الأسماء والصفات» (ص ٤٣٦)، فقال:

«ففي سنـد البخاري ابن بكير، وابن أبي هلال، وفي سند مسلم سويد بن سعيد».

وبهٰذا القول تعلم مقدار ورع الكوثري، ومعيار علمه، فإن ابن بكير لم يتفرد به عن الليث، بل تابعه آدم عند البخاري؛ كما علمت من تخريج الحديث، وقد ورد في كلام البيهقي، ولكن الكوثري طوى عنه صفحاً، وتابعه أيضاً عيسى بن حماد عند مسلم.

واعـلم أيهـا المحب ـ علمت الخير ـ أن ابن بكير وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، فذٰلك في غير روايته عن الليث، فقد نقل الحافظ ابن حجر في ترجمته في «التهذيب» (١١ / ٢٣٨) عن ابن عدي قوله:

«كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد».

وأمـا سويد بن سعيد؛ فهـو ـ وإن كان ضعيفاً من قبل حفظه ـ قد توبع؛ كما علمت، فلا يضره ذٰلك هنا.

وأما سعيد بن أبي هلال؛ فقد تابعه حفص بن ميسرة، وهشام بن سعد، وعبدالرحمٰن بن إسحاق، مما يجعل الحديث في منجاة من النقد عند ذوي الحجى.

لكن اختلف هٰؤلاء في حرف منه، فقال سعيد بن أبي هلال: «عن

ساقه»، وقال الباقون: «عن ساق».

ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (٨ / ٦٦٤):

«ووقع في هٰذا الموضع: «يشكف ربنا عن ساقه»، وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، فأخرجها الإسماعيلي كذلك، ثم قال في قوله: «عن ساقه»: نكرة.

ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: «يكشف عن ساق»؛ قال الإسماعيلي: هٰذا أصح؛ لموافقتها لفظ القرآن في الجملة، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، ليس كمثله شيء». أ. هـ.

قلت: وقد طار رؤوس المبتدعة في هٰذا العصر بهٰذه الكلمة، فملؤوا بها تواليفهم[1].

ولكن مهلاً يا دعاة الضلالة، فوراء الأكمة رجالٌ يعرفون كيف تناقش الأقوال، فيأخذون ما صحَّ منها، ويردون الباقي بالحجة والبرهان.

وأبدأ بمناقشة مقالة الإسماعيلي ـ رحمه الله ـ حيث رجَّح رواية: «عن ساق» على رواية: «عن ساقه»؛ لسببين:

الأول: موافقة رواية: «عن ساق» للفظ القرآن، فهو يشير إلى قوله

---

(١) انظر مثلاً:

تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٥)، و«الدليل القويم» للحبشي، و«كشف الافتراءات» للصابوني (ص ١٣).

تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾.

الثاني: ظنه أن إثبات لفظ الساق مضافةً إلى الله ـ عز وجل ـ يستلزم مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قلت: أما السبب الأول؛ فاشتراط موافقة الحديث للقرآن شرط باطل، روى فيه قوم لا خلاق لهم رواياتٍ أوهى من بيت العنكبوت، وأفسد من الخل خالط العسل.

وقد بينت ذلك في كتابي «مجمع البحرين» (ص ٤٥ ـ ٤٩)، وبسطت ذلك في جزء مفرد.

وأما السبب الثاني؛ فكل مسلم عرف ربه، وقدره حق قدره، يقول: نعم، ليس كمثله شيء، ولكن لا يلزم في إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات شيء من التشبيه والتجسيم أصلاً؛ كما لا يلزم في إثبات ذاته تعالى التشبيه، فكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، وذاته حق ثابت، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين، وصفاته حق ثابت، تتناسب مع ذاته، وعظمته، وتنزيهه، فإيماننا بذلك إيمان إثبات، وليس تكييفاً.

فإذا تبين ذلك؛ فلا محذور من نسبة الساق إلى الله ـ تعالى ـ إذا ثبت ذلك في الشرع المبين ـ وقد ثبت؛ لأن القول في صفة كالقول في جميع الصفات.

لقد كان اعتراض الإسماعيلي مداره على الدراية لا الرواية، وقد تبيَّن أنه لا فرق بين الروايتين من حيث الدراية؛ لأن سياق الحديث يدل

بوضوح على أن المعنى هو ساق الله ـ تبارك وتعالى، وأصرح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ:

«هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها؟ فيقول: نعم، الساق، فيكشف عن ساق».

فهٰذا اللفظ صريح بأن المعنى إنما هو ساق الله ذي الجلال والإكرام.

فإن قيل: إن رواية: «عن ساقه» شاذة أو منكرة؛ لأن سعيد بن أبي هلال خالف الجماعة.

قلت: قد وردت لها شواهد عن ثلة من الصحابة؛ كما سيأتي:

٢ ـ حديث عبد الله بن مسعود

● **أولاً:**

أخرج عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٣)، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧٦٣)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٣٤)؛ من طريق زيد بن أبي أُنيسة عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبدالله عن مروان بن الأجدع قال: حدثنا عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ قال:

«يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم قياماً أربعين سنة، شاخصة أبصارهم إلى السماء، ينتظرون فصل القضاء».

قال: «فينزل الله ـ عز وجل ـ في ظلل من الغمام من العرش إلى

الكرسي، ثم ينادي منادٍ: أيها الناس! ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم، ورزقكم، وأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً: أن يولي كل إنسان منكم ما كان يتولى ويعبد في الدنيا؟ أليس ذلك عدلاً من ربكم؟ قالوا: بلى».

قال: «فينطلق كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويتولون في الدنيا».

قال: «فينطلقون، ويمثَّل لهم أشباه ما كانوا يعبدون، فمنهم من ينطلق إلى الشمس، ومنهم من ينطلق إلى القمر، وإلى الأوثان والحجارة، وأشباه ما كانوا يعبدون».

قال: «ويمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان عيسى، ويمثل لمن كان يعبد عزيراً شيطان عزيرٍ، ويبقى محمد ﷺ وأمته».

قال: «فيتمثل الرب ـ جل وعز، فيأتيهم، فيقول لهم: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس؟ فيقولون: إن لنا إلٰهاً. فيقول: وهل تعرفونه إن رأيتموه؟ فيقولون: بيننا وبينه علامة، إذا رأيناه؛ عرفناها. فيقول: ما هي؟ يقولون: يكشف عن ساقه».

قال: «فعند ذلك يكشف الله عن ساقه، فيخرُّ كل من كان بظهره طبق، ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر، يدعون إلى السجود، فلا يستطيعون، وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون، ثم يقول: ارفعوا رؤوسكم».

قال: «فيرفعون رؤوسهم، فيعطيهم نورهم على قدر أعمالهم، فمنهم مَن يعطى نوره مثل الجبل العظيم يسعى بين يديه، ومنهم مَن يعطى

نوره أصغر من ذلك، ومنهم مَن يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم مَن يعطى نوره أصغر من ذلك، حتى يكون آخرهم رجلاً يعطى نوره على إبهام قدمه، فيضيء مرة ويطفىء مرة، فإذا أضاء؛ قدَّم قدمه، فمشى، وإذا أُطفىء قام».

قال: «والرب ـ جلّ وعزّ ـ أمامهم، حتى يمر في النار، ويبقى أثره كحد السيف دحض مزلة».

قال: «ويقول: مروا، فيمرون على قدر ذنوبهم، منهم من يمر كطرفة العين، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالسحاب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كانقضاض الكواكب، ومنهم من يمر كشد الفرس، ومنهم من يمر كشد الرجل، حتى يمر الذي أعطي نوره على إبهام قدمه، يحبو على وجهه ويديه ورجليه، تخرُّ يد وتعلق يد، وتخرُّ رجل وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النار».

قال: «فلا يزال كذلك حتى يخلص، فإذا خلص؛ وقف عليها، ثم قال: الحمد لله، لقد أعطاني الله ـ عز وجل ـ ما لم يعطِ أحداً إذ نجاني منها بعد إذ رأيتها».

قال: «فينطلق به إلى غديرٍ عند باب الجنة، فيغتسل».

قال: «فيعود إليه ريح أهل الجنة وألوانهم».

قال: «ويرى ما في الجنة من خلال الباب، فيقول: يا رب! أدخلني الجنة. فيقول الله ـ عز وجل ـ له: أتسأل الجنة وقد نجيتك من النار؟

فيقول: رب اجعل بيني وبينها حجاباً لا أسمع حسيسها».

قال: «فيدخل الجنة».

قال: «ويرى ـ أو يرفع له ـ منزلاً أمام ذٰلك، كأن ما هو فيه إليه حلم».

قال: «فيقول: رب أعطني ذٰلك المنزل».

قال: «فيقول له: فلعلك إن أُعْطِيْته تسأل غيره؟ فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، وأي منزل يكون أحسن منه؟».

قال: «فيعطاه».

قال: «فينزله».

قال: «ويرى ـ أو يرفع له ـ أمام ذٰلك منزلاً آخر، كأن ما هو فيه إليه حلم».

قال: «فيقول: يا رب! أعطني ذٰلك المنزل».

قال: «فيقول الله له: لعلك إن أُعْطِيْتَه تسأل غيره. فيقول: لا وعزتك، لا أسأل غيره، وأي منزل يكون أحسن منه؟».

قال: «فيُعْطاه، فينزَله، ويرى ـ أو يرفع له ـ أمام ذٰلك المنزل منزلاً آخر، كأن ما هو فيه إليه حلم، فيقول: رب أعطني ذٰلك المنزل. فيقول الله له: لعلك إن أُعْطِيْتَه تسأل غيره. قال: لا، وعزتك، وأي منزل يكون أحسن منه؟».

قال: «فيعطاه، فينزله».

قال: «ثم يسكت، فيقول الله ـ عز وجل ـ له: ما لك لا تسأل؟ فيقول: رب قد سألتك حتى استحييتك، وأقسمت لك حتى استحييتك، فيقول الله ـ عز وجل ـ له: ألن ترضى إن أعطيتك مثل الدنيا مذ يوم خلقتها إلى يوم أفنيتها وعشرة أضعافها؟ فيقول: أتستهزىء بي وأنت رب العالمين؟».

قال: «فيضحك الرب ـ عز وجل ـ من قوله».

قال: فرأيت عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ إذا بلغ هٰذا المكان من الحديث ضحك. فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمٰن! قد سمعتك تحدث بهٰذا الحديث مراراً، كلما بلغت هٰذا المكان من الحديث؛ تضحك. فقال ابن مسعود: إني سمع رسول الله ﷺ يحدث بهٰذا الحديث مراراً؛ كلما بلغ هٰذا المكان من هٰذا الحديث؛ ضحك، حتى تبدو آخر أضراسه.

قال: «فيقول الرب ـ جل وعز: لا، ولكني على ذٰلك قادر، سَلْ. فيقول: ربِّ ألحقني بالناس. فيقول: الحَقْ بالناس. فينطلق يرفل في الجنة، حتى إذا دنا من الناس؛ رفع له قصر من در، فيخر ساجداً، فيقالُ له: ارفع رأسكَ! مَا لَكَ؟! فيقول: رأيت ربي، أو تراءى لي ربي ـ عز وجل ـ فيقول: إنما هو منزل من منازلك».

قال: «ثم يَلْقى رجلاً، فيتهيأ ليسجد، فيقال له: مه، مالك؟ فيقول: رأيت أنك ملك من الملائكة. فيقول: إنما أنا خازن من خزانك، وعبد من عبيدك، تحت يدي ألف قهرمان، على مثل ما أنا عليه».

قال: «فينطلق أمامه، حتى يفتح له القصر».

قال: «وهـو درة مجوفة، سقائفها وأبوابها وأغلاقها ومفاتحها منها، تستقبله جوهرة خضراء مبطنة بحمراء، فيها سبعون باباً، كل باب يفضي إلى جوهرة خضراء مبطنة بحمراء، كل جوهرة تفضي إلى جوهرة على غير لون الأخرى، في كل جوهرة سرر وأزواج ووصائف، أدناهن حوراء عيناء عليها سبعون حلة، يرى مخ ساقها من وراء حللها، كبدها مرآته، وكبده مرآتها، إذا أعرض عنها إعراضة؛ ازدادت في عينه سبعين ضعفاً عما كانت قبل ذلك، وإذا أعرضت عنه ازداد في عينيها سبعين ضعفاً، فيقول لها: لقد ازددت في عيني سبعين ضعفاً. فتقول له: وأنت والله لقد ازددت في عيني سبعين ضعفاً».

قال: «فيقال له: أشرف. فيشرف».

قال: «فيقال له: ولك ملك مسيرة مئة عام، ينفذه بصرك».

قال: فقال عمر ـ رضي الله عنه: ألا تسمع إلى ما يحدثنا به ابنُ أم عبد يا كعبُ عن أدنى أهل الجنة منزلاً، فكيف أعلاهم؟! فقال كعب: يا أمير المؤمنين! لا عين رأت، ولا أذن سمعت... إن الله كانَ، فخلق لنفسه داراً، وجعل فيها ما شاء من الأزواج والثمرات والأشربة، ثم أطبقها، ثم لم يرها أحد من خلقه، لاَ جبريل، ولا غيره من الملائكة.

قال: ثم قرأ كعب: ﴿فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَـا أُخْفِيَ لَهُمْ مِن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزاءً بِما كَانوا يَعْمَلونَ﴾.

قال: وخلق دون ذلك جنتين، زينهما بما شاء، وأراهما من شاء من خلقه.

ثم قال: فمن كان كتابه في عليِّينَ؛ نزل تلك الدار التي لم يرها أحد، حتى إن الرجل من أهل عليين ليخرج، فيسير في ملكه، فما تبقى خيمة من خيام الجنة؛ إلا دخلها ضوء من ضوء وجهه، ويستبشرون بريحه، ويقولون: واهاً لهٰذه الريح الطيبة من أهل عليين، قد خرج يسير في ملكه.

قال: فقال عمر: ويحك يا كعب! إن هٰذه القلوب قد استرسلت، فاقبضها.

فقال كعب: والذي نفسي بيده، إن لجهنم يوم القيامة لزفرة، ما من ملك مقرب، ولا نبي مرسل؛ إلا يخر لركبتيه، حتى إن إبراهيم خليل الرحمٰن ـ عليه السلام ـ ليقول: رب نفسي نفسي، حتى لو كان لك عمل سبعين نبياً إلى عملك؛ لظننت أنك لن تنجو.

قلت: هٰذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وتابعه أبو خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عنه به.

أخرجه الحاكم (٤ / ٥٨٩ ـ ٥٩٢)، ومن طريقه البيهقي (٤٧٠)[1]

---

(١) وهو كما توقع شيخنا في «تخريج الطحاوية» (ص ٤١٥) ونقله أخونا في الله الشيخ حمدي السلفي في تعليقاته على «المعجم الكبير» (٩ / ٣٥٧).

ولكن فاتهما أن البيهقي أخرجه مرفوعاً، بينما الحاكم موقوفاً في الموضع المشار إليه عندهما.

ولكن شيخنا لم يقف على كتاب البيهقي، وإلا لما ظن.

بينما وقف الأخ حمدي على ذٰلك، ولم ينبه، فاقتضى التنبيه.

في «البعث والنشور» (٤٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧٠٣).

قال الحاكم:

«رواة هٰذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أنهما لم يخرجا أبا خالد الدالاني في «الصحيحين»؛ لما ذُكر من انحرافه عن السنة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدمون؛ فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح، ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني حديثه في أئمة أهل الكوفة».

وتعقبه الذهبي قائلاً:

«ما أنكره حديثاً على جودة إسناده! وأبو خالد؛ شيعي منحرف».

قلت: ولا أعلم ما وجه نكارته، وتشيُّع أبي خالد لا يضر؛ لأمرين:

١ ـ ليس في هٰذا الحديث ما يقوِّي بدعته.

٢ ـ لم ينفرد به، فقد توبع.

ولقد رأيت للذهبي ـ رحمه الله ـ حكمين آخرين على إسناد الحديث:

١ ـ حكم عليه بالحسن في «العلو» (ص ٧٣)، فقال بعد أن ذكره:

«الحديث بطوله إسناده حسن».

٢ ـ حكم عليه بالصحة في «الأربعين في صفات رب العالمين» (ص ١٣١)، فقال:

«هو حديث صحيح».

وحكمه الأخير هو الحقيق بالقبول؛ لأنه تقتضيه قواعد علم الرجال؛ كما سبق بيانه.

قلت: وأخرج الحاكم (٢ / ٣٧٦) الحديث موقوفاً على ابن مسعود من طريق أبي خالد الدالاني به، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي.

وتعقبهما شيخنا في «تخريج الطحاوية» (ص ٤١٥) بأن الشيخين لم يخرجا لأبي خالد الدالاني.

قلت: هو كما قال شيخنا، ولكنهما نبها على ذلك (٤ / ٥٨٩ - ٥٩٢)، وأبو خالد الدالاني صدوق كثير الخطأ، وكان يدلس، لكنه صرح بالتحديث، فزالت عنعنته، ولم يتفرد به؛ كما سبق.

فالحديث صحيح، وقد صححه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤ / ٣٦٧)، فقال:

«هذا إسناد صحيح، متصل، رجاله ثقات».

وكذا البوصيري.

والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٣٤٣)؛ قائلاً:

«رواه كله الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح؛ غير

أبي خالد الدالاني، وهو ثقة».

والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٣٩٥)؛ قائلاً:

«رواه ابن أبي الدنيا، والطبراني؛ من طرق أحدها صحيح، واللفظ له، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد».

● ثانياً:

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٤ ـ ٢٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ٤٢٩)؛ من طريق سفيان قال: ثنا سلمة بن كهيل قال: ثنا أبو الزعراء عن عبدالله قال:

«يتمثل الله للخلق يوم القيامة، حتى يمر المسلمون، فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فينتهرهم مرتين أو ثلاثاً، فيقول: تعرفون ربكم؟ فيقولون: سبحانه، إذا عرف لنا؛ عرفناه».

قال: «فعند ذلك يُكْشَف عن ساق، فلا يبقى مؤمن إلا خرَّ ساجداً، ويبقى المنافقون ظهورهم طبق واحد؛ كأنما السفافيد. فيقولون: ربَّنا! فيقول: قد كنتم تدعون إلى السجود وأنتم سالمون».

إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي الزعراء، واسمه عبدالله بن هانىء الأزدي؛ وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن أخته سلمة بن كهيل.

● ثالثاً:

أخرج ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٧) من طريق

عبـدالرزاق: أنبأ الثوري عن سلمة[1] بن كهيل عن أبي الزعراء عن ابن مسعود في قوله ـ جلَّ: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قالَ:

«عن ساقيه».

قال أبو عبد الله:

«هٰكذا في قراءة ابن مسعود. و﴿يَكْشِفُ﴾؛ بفتح الياء، وكسر الشين».

قلت: تقدم الكلام على هٰذا الإسناد.

وزاد نسبته السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤) إلى عبدالرزاق، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

● رابعاً:

أخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٨): أخبرنا أبو نصر ابن قتادة: أنا أبو منصور النضروي: نا أحمد بن نجدة: نا سعيد بن منصور: نا خالد بن عبدالله عن مغيرة عن إبراهيم قال: قال ابن مسعود:

«يكشف عن ساقِهِ، فيسجد كل مؤمن، ويقسو ظهر الكافر، فيصير عظماً واحداً».

قلت: هٰذا إسناد ضعيف:

١ ـ المغيرة؛ كان يدلس، ولا سيما عن إبراهيم، وقد عنعنه.

---

(١) في الأصل، و«التوحيد» لابن خزيمة (١ / ٤٢٩): «مسلمة»، وهو تصحيف، ولم ينبه على ذٰلك المحققان الفاضلان.

٢ ـ إبراهيم ـ وهو النخعي ـ لم يسمع ابن مسعود.

٣ ـ حديث أبي هريرة

● **أولاً:**

أخرج ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٤٠)، و«الإيمان» (٨١١ و٨١٢)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٦)؛ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قال:

«يكشف الله ـ عز وجل ـ عن ساقه».

قلت: وهٰذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

● **ثانياً:**

أخرج الدارمي في «سننه» (٢ / ٣٢٦): أخبرنا محمد بن يزيد البزار عن يونس بن بكير: أخبرني ابن إسحاق قال: أخبرني سعيد بن يسار قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إذا جمع الله العباد بصعيد واحد؛ نادى منادٍ يلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، فيلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، ويبقى الناس على حالهم، فيأتيهم، فيقول: ما بال الناس ذهبوا وأنتم ها هنا؟ فيقولون: ننتظر إلٰهنا. فيقول: هل تعرفونه؟ فيقولون: إذا تعرَّف إلينا؛ عرفناه. فيكشف لهم عن ساقه، فيقعون سجوداً. وذٰلك قول الله ـ تعالى:

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾».

قلت: إسناده حسن، رجاله ثقات، غير ابن إسحاق، فإنه صدوق، مدلس، ولكنه صرح بالتحديث، فحديثه حسن.

٤ ـ حديث عبد الله بن عمر

عن النبي ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قال:

«يكشف عن ساقه، ونخرُّ له سجداً».

قلت: أخرجه الدارقطني في «الرؤية»؛ كما في «إبطال التأويلات» لأبي يعلى (ق ٥٢ / أ).

وذكر الذهبي في «الأربعين» (ص ١٢٩) أن فيه ابن البَيْلَماني.

قلت: وهو هنا عبد الرحمٰن؛ ضعيف، وليس ابنه محمد، فهو متروك.

٥ ـ حديث أبي موسى الأشعري

أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٢٩)؛ من طريق الوليد بن مسلم: ثنا روح بن جناح عن مولى عمر بن عبدالعزيز عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ في قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قال:

«عن نور عظيم، يخرُّون له سجداً».

زاد نسبته السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤) لأبي يعلى، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن عساكر.

قلت: هٰذا إسناد ضعيف جداً، فيه ثلاثة علل:

١ ـ الوليد بن مسلم؛ مدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في سائر السند.

٢ ـ روح بن جناح؛ قال الحافظ في «التقريب» (١ / ٢٥٣):

«ضعيف، اتهمه ابن حبان».

٣ ـ مولى عمر بن عبد العزيز؛ مجهول.

والحديث؛ ضعفه البيهقي، فقال:

«تفرَّد به روح بن جناح، وهو شامي، يأتي بأحاديث منكرة، لا يتابع عليها، والله أعلم، وموالي عمر بن عبد العزيز فيهم كثرة».

وأقره السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٢٥٤).

قلت: وهٰـذا من أحاديثه المنكرة، فقد صح في تفسير هٰذه الآية وإثبات صفة الساق خلاف هٰذا الحديث المنكر.

وضعفه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٦٦٤)، وقال:

«أخرجه أبو يعلى بسند فيه ضعف».

قلت: ولا يخفى ما في هٰذا الحكم من تساهل في تليين الضعف، وأبعد منه عن الصواب قول الهيثمي في «المجمع» (٧ / ١٢٨):

«رواه أبو يعلى، وفيه روح بن جناح؛ وثقه دُحيم، وقال فيه: ليس بالقوي. وبقية رجاله ثقات».

وذلك لأن قول دحيم: «ليس بالقوي»؛ ليس توثيقاً له، بل هو تضعيف، وفي بقية رجاله ذلك المولى المجهول، فمن أين لتلك البقية الباقية الثقة؟!

وأغرب من ذلك قول البوصيري الذي نقله الأعظمي مقرّاً في تعليقاته على «المطالب العالية» (٣ / ٣٩١):

«رواته ثقات».

قلت: إسناد مسلسل بالضعفاء، كيف يكون رواته ثقات؟!

والحديث ضعَّفه شديداً شيخُنا ـ حفظه الله ـ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٣٣٩).

●●●●●

الفصل الثالث

خلاصة وترجيح

اعلم أخا الإيمان أن هٰذا البحث العلمي والتخريج الحديثي للأقوال المنسوبة للسلف الصالح في تفسير قوله ـ تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قد أفضى عن أمور، ألخصها فيما يأتي :

١ ـ ما نُسب لابن عباس، لم يصح ألبتة.

٢ ـ العلماء الذين ذكروا ذٰلك إنما فعلوا ذٰلك على قاعدة : من أسند لك؛ فقد أحالك. ومن أسند القول؛ فقد برئت ذمته؛ لأنه وضع بين يديك وسيلة الوصول إلى قول ثبت في المسألة المذكورة.

٣ ـ ولذٰلك؛ فقد بَطَلَ :

أ ـ دعوى اختلاف الصحابة في تفسير هٰذه الآية.

ب ـ والنتيجة المبنية على هٰذه الدعوى بأن الصحابة اختلفوا في توحيد الأسماء والصفات.

٤ ـ وذٰلك لأمرين :

أ ـ أن ما نُقل عن ابن عباس ـ إن صح ـ إنما خرج كتفسير لغوي للآية، وليس باعتبارها من آيات الصفات.

ب ـ أنه معارَض بتفسير عبد الله بن مسعود، الذي له حكم الرفع.

وأشار إلى هٰذين الأمرين أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ق ٥٢ / ب ـ ٥٣ / أ)، فقال:

«والذي روي عن ابن عباس والحسن؛ فالكلام عليه من وجهين:

أحدهما: أنه يحتمل أن يكون هٰذا التفسير منهما على مقتضى اللغة، وأن الساق في اللغة هو الشدة، ولم يقصدا بذٰلك تفسيره في صفات الله ـ تعالى في موجب الشرع.

والثاني: أنه يعارض ما قاله قولُ عبد الله بن مسعود أخرجه إلي أبي القاسم عبدالعزيز قال: نا أبو القاسم إبراهيم بن جعفر الساجي قال: أنا محمد بن بكر بن عبدالرزاق التمار البصري قال: نا أبو داود سليمان بن الأشعث قال: نا سلمة بن شبيب: نا عبدالرزاق: أنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن ابن مسعود في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قال:

«عن ساقيه ـ جلَّ ذكره».

وقال أبو داود: نا بندار محمد بن بشار: نا محمد بن جعفر: نا شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان ابن مسعود يقول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عن ساقٍ﴾؛ قال:

«يكشف الرحمٰن عن ساقه».

وأخرج إلى أبي القاسم قال: أنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران: نا عثمان بن أحمد بن عبدالله بن السماك قال: نا عبدالله ابن ثابت قال: حدثني أبي قال: حدثني الهذيل بن حبيب الدنداني قال: قال مقاتل بن سليمان: قال عبدالله بن مسعود في قوله ـ عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾:

«يعني: عن ساقه اليمنى، فيضيء من نور ساقه اليمنى».

فهٰذا قول ابن مسعود، وناهيك بعبدالله أول المقدمين من الصحابة بعد العشرة، وقال النبي ﷺ:

«رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد».

و «تمسكوا بهدي ابن أم عبد».

وهو صاحب السواد، يعني بشر أن رسول الله ﷺ قال:

«لو كنتُ مؤمراً أحداً دون شورى المؤمنين؛ لأمرت عليهم ابن أم عبد».

وهو أحد القراء ممن جمع القرآن، وبعثه عمر بن الخطاب إلى الكوفة مع عمار بن ياسر [وقال]: إني بعثت إليكم بعمار أميراً، وبعبدالله قاضياً ووزيراً، وغير ذٰلك من الفضائل» أ. هـ.

قلت: فإن صح أن يكون هٰذا التفسير على مقتضى اللغة؛ فلا يصح أن يقصد به تفسيره في صفات الله في موجب الشرع؛ للوجوه الآتية، التي

ذكرها أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ق٥٢ / ب):

«فإن قيل: المراد بذكر الساق ها هنا شدة الأمر؛ قال الشاعر:

وقــامَــتِ الــحَــرْبُ عَلى سَاقِ

وقال ابن عباس في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾:

«أي: عن شدة الأمر».

وقال الحسن في قوله: ﴿والتَفَّتِ السَّاقُ بالسَّاقِ﴾:

«أي: التفَّت ساق الدنيا بساق الآخرة».

قيل: هٰذا غلط لوجوه:

أحدها: أنه قال: فيتمثل لهم الرب، وقد كشف عن ساقه، والشدائد لا تسمى ربّاً.

الثاني: أنهم التمسوه؛ ليتبعوه، فينجوا من الأهوال والشدائد التي وقع فيها مَن كان يعبد غيره.

وإذا كان كذٰلك؛ لم يجز أن يلتمسوه على صفة تلحقهم فيها الشدة والأهوال.

الثالث: أنه قال: فيخرُّون سجداً، والسجود لا يكون للشدائد.

وهٰذا جواب أبي بكر، رأيته في تعاليق أبي إسحاق عنده.

الرابع: إن جاز تأويل هٰذا على الشدة؛ جاز تأويل قوله: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ» على رؤية أفعاله وكراماته، وقد امتنع مثبتو الصفات من ذٰلك» أهـ.

ثم ذكر توجيه ما روي عن ابن عباس والحسن، وقد تقدم نقله آنفاً.

قلت: واللغة لا تحتمل هٰذا التفسير أيضاً، هٰذا ما ذكره العلامة الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية في «صواعقه المرسلة» (١ / ٢٥٣)، فقال:

«وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه، فإن لغة القوم في مثل ذٰلك أن يقال: كشفت الشدة عن القوم، لا كشفت عنها؛ كما قال ـ تعالى:

﴿فَلَمَّا كَشَفْنا عنهُمُ العَذابَ إِذا هُمْ يَنْكثونَ﴾ [الزخرف: ٥٠].

وقال:

﴿وَلَوْ رَحِمْناهُمْ وكَشَفْنا ما بِهِمْ مِن ضُرٍّ﴾ [المؤمنون: ٧٥].

فالعذاب والشدة هو المكشوفُ لا المكشوفُ عنه.

وأيضاً؛ فهناك تحدث الشدة وتشتد، ولا تُزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يُدْعَون إلى السجود، وإنما يُدْعَون إلى أشد ما كانت الشدة» انتهى.

فإذا تبيَّن ذٰلك كله؛ فقد تأكد وجوب الأخذ بالأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة في هٰذه المسألة، والتي تفيد أمرين:

الأول: أن قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ مِن آيات الصفات.

الثاني: المراد: ساق الله ـ جل جلاله.

وقد كشفت كل الشبه المثارة حول هٰذه الأحاديث الصحيحة دراية بأمور:

الأول: أن ترجيح رواية: «عن ساق» على رواية: «عن ساقـه» لا يصح؛ لأمور:

١ ـ أن سعيد بن أبي هلال لم يتفرد بها.

٢ ـ أن رواية: «عن ساقه» لها شاهدان صحيحان من حديث عبدالله ابن مسعود، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما.

الثاني: أن اعتراض الإسماعيلي على رواية: «عن ساقه» من باب الدراية لا الرواية.

الثالث: أن إثبات صفة الساق لا يقتضي تشبيهاً ولا تجسيماً، ولله در أبي يعلى القائل في كتابه الفذ «إبطال التأويلات» (ق / ٥٢):

«قـوله: «يكشف عن ساقه»، وهٰذا غير ممتنع إضافة الساق إليه، وإثبات ذٰلك صفة لذاته؛ كما لم يمتنع إضافة اليد والوجه على الصفة لا على وجه الأبعاض والأجزاء؛ كذٰلك في الساق، ونظير هٰذا الخبر ما رُويَ: «يضع قدمه»، وروي: «رجله في النار»، ويأتي الكلام في ذٰلك».

وأُعيد ذكر كلمة النجم اليماني العلامة الشوكاني في «فيض القدير» (٥ / ٢٧٨):

«وقد أغنانا الله ـ سبحانه ـ في تفسير هٰذه الآية بما صح عن رسول الله ﷺ، وذٰلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فليس كمثله شيء:

دَعُــوْا كُلَّ قَوْلٍ عِنْــدَ قَوْلِ مُحَمَّـدٍ
فَمَــا آمِـنٌ في دِيْنِــهِ كَمُـخَــاطِــرِ»

●●●●●

الرَّدُّ المِثَالِي

عَلَى الصَّابُوْنِي والغَزَالِي

بقلم

سليم بن عيد الهلالي

الفصل الرابع

مع الصابوني في «كشف الافتراءات»

اعلم أيها الأخ المحب ـ لا زلت موصولاً بما تحب ـ أنه إذا دب إلى الأمـة داء الغفلة، وضعف عامل الولاء والبراء، والحب والبغض في الله ولله؛ تسـورت النخـالة حرم العلوم الشرعية؛ تخب فيها وتضع، وبرزت سلسلة الفساد ووسيلة الإفساد لدى أهل الأهواء، ولا تزال تطلع على خائنة منهم بين الفينة والفينة. . . فاحذرهم أن يفتنوك.

ولا يخفاك أيها الأخ الراشد في مسلكه وفعاله أن رجلين منهما خاضا في أمور لا يحسناها، فخبطا فيها، وقالا بهتاً، وأبانا لأهل العلم بما جرّته أناملُهما عَقْلَهما في الشرعيات.

ومن اعتزى إلى ما لا يحسنه، أو تكلم فيما يجوده؛ لم يلم إن أخطأ في مسألة أو كبا في أخرى.

أما أن يختلط الخاثر بالزُّباد، ويرعى الهَمَل في كلِّ واد؛ فتلك ثالثة الأثافي.

وصدق أبو العباس الناشي الذي أنشأ قائلاً:

مَنْ تَحَـلَّى بِغَـيْرِ مَا هُوَ فِيهِ
عَابَ في يَدَيْهِ مَا يَدَّعِـيْهِ
وإذا حَاوَلَ الـدَّعَـاوى لِمـا فِيهِ
أَضَـافُـوا إِلـيهِ مَا لَيْسَ فيهِ
ويَحْـسَـبُ الـذي ادَّعَى ما ادَّعَـا
هُ أَنَّـهُ عَالِـمٌ بِمـا يَعْـتَـدِيْهِ
ومَـحَـلُّ الفَتَى سَيَظْهَـرُ في النَّـا
سِ وإِنْ كانَ دَائِـبَـاً يُخْـفِـيْهِ

وأحسن منه في هٰذا المعنى قول الآخر:

مَنْ تَحَـلَّى بِغَـيْرِ مَا فيهِ
فَضَـحَـتْـهُ شَوَاهِـدُ الامْـتِـحَـانِ
وَجَـرَى في العُلُومِ جَرْيَ سكيْتٍ
خَلَّفَـتْـهُ الـجِـيَادُ يَوْمَ الـرِّهَـانِ

أمـا أحـدهمـا؛ فهـو محمـد علي الصابوني، الذي كتب «كشف الافتـراءات»، حيث أرضى عاطفتـه، وأبـان عن سخيمـة نفسه بعبارات تجديع مِن السخرية وبذيء اللفظ، وتحريف تحدوه عصبية مذهبية خلفية، وكم لأهل الأهواء مواقف يؤذون بها أنفسهم، ويزرون بها.

ولقد تمنيت مخلصاً أن الصابوني طوى بساط القيل والقال؛ لاكتفيت بما كتب فيه من الردود الموقظة التي سالت بها أسلات ألسنة أهل العلم، وسطرتها أسنة أقلامهم، فقالوا قولة الحق في كتبهم الكاشفة عن أخلاقه في

السطو، والانتحال، والتلبيس، والتحريف.

لكنه أبى إلا مطارحة ناقديه، فبدأ بآية: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، فلم يحسن المساق، وخلا بحثه من الاتساق، فبحثتُ، فلم أجد له في الحق خلاق؛ لأنه أكثر التحريف والاختلاق، ودونك التفصيل المقرون بالدليل:

● **افتراؤه على شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله:**

وكان ذلك في مواطن متعددة من كتابه:

١ ـ قوله (ص ١٢):

«إن هٰذه ليست من آيات الصفات؛ كما قاله شيخ المفسرين الإمام الطبري».

قلت: هٰذه نسبة ضيزى، فإن ابن جرير ـ رحمه الله ـ لم يقل في ذٰلك شيئاً، وهٰذا «تفسيره» بين يدي القراء الكرام، خير شاهد، وأوضح دليل، فانظره (٢٩ / ٢٤ ـ ٢٨)، لا تجد سوى افتراء الصابوني.

وتذكر قوله الصابوني (ص ٢٣):

«إن الخيانة أن ننسب إلى إنسان ما لم يقله، أو أن نفتري على لسانه ما لم يذكره في (تفسيره)».

وقل: يَداكَ أوْكَتا وفوكَ نفخ.

فإن قيل: إن ابن جرير نقل أقوال الصحابة والتابعين من أهل

التأويل، وإن معنى الآية يبدو عن أمر شديد.

قلت: هٰذا ذرٌّ للرماد في العيون، فإن الأقوال المنقولة لا تعدُّ قولاً لناقلها؛ ما لم يقرها ويتبناها.

ناهيك أن ابن جرير جرى على سنن المحدثين، حيث أسند هٰذه الأقوال، ومن أسند لك؛ فقد أحالك، وبرئت عهدته.

بل إن صنيع ابن جرير في «تفسيره» يدل على أنه يعد هٰذه الآية من صفات الرحمٰن ـ جل جلاله؛ يوضحه:

٢ ـ أن الصابوني قامر أو راهن، فقال (ص ٢٣):

«هل الأمانة في نظر الدكتور أن أكذب على الشيخ الطبري، فآتي بشيء لم يقله، أو أورد أثراً لم يذكره في «تفسيره»؟ وإذا كان ابن جرير الطبري قد ساق آثاراً عن السلف تزيد على عشرة، وليس فيها أثر واحد أنها ساق الله باللفظ أو بالإضافة، ولم يعوِّل على رواية البخاري أبداً، ولم يذكرها في «تفسيره»؛ فكيف أنسب إليه شيئاً ليس في «تفسيره»؟! **وأنا على استعداد لدفع عشرة آلاف ريال مكافأة لمن يثبت لي أثراً واحداً في «تفسير الطبري» أنها ساق الله**».

قلت: هٰكذا يتبجّح المتهوكون، ويهرفون بما لا يعرفون، وكأنهم يكتبون للصم والبكم والعمي... ولكن تناقضات الصابوني لا تخفى من شم رائحة العلم:

أ ـ قوله: «... وليس فيها أثر واحد أنها ساق الله باللفظ أو بالإضافة».

قلت: هٰذه مكابرة ظاهرة، فإن ابن جرير ـ رحمه الله ـ أتى (٢٩ / ٢٦ سطر ٢٣) بحديث أبي سعيد بلفظ:

«. . . ونحن ننتظر ربنا الذي كنا نعبد. فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك. فيقول: هل بينكم وبين الله آية تعرفونه بها. فيقولون: نعم. فيكشف عن ساق، فيخرون سجداً أجمعون. . .».

وهٰذا سياق نبوي ظاهر أنها ساق الله ـ تعالى، والسياق من المقيدات؛ كما هو مقرر في الأصول.

ب ـ «ولم يعوِّل على رواية البخاري أبداً، ولم يذكرها في (تفسيره)»:

قلت: بلى، ذكرها، وساقها بإسناد البخاري (٢٩ / ٢٦ ـ سطر ٢٦) من طريق الليث قال: حدثنا خالد بن يزيد عن أبي هلال عن زيد بن يسار عنِ أبي سعيد الخدري: وذكر الحديث، ولكنه لم يكمله، بل قال:

«ثم حدثنا الحديث نحو حديث المسروقي».

وهٰذه رواية البخاري حذو القذة بالقذة، لكن الصابوني لا يفقه قول المحدثين: نحو حديث كذا، أو بنحوه.

ت ـ وبهٰذا يتبين أن الطبري ذكر الأحاديث النبوية الصحيحة الواردة في تفسير قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، الصريحة أن المعنى: ساق الله.

ولذٰلك؛ فإننا نقترح على الصابوني أن يتصدق بالعشرة آلاف ريال؛

كفَّارة لمقامرته؛ كما ثبت في السنة الصحيحة.

ث ـ ونتيجة لما تقدم، فإن ابن جرير يعد من القائلين بأن المراد ساق الله؛ لأمور:

ـ أنه ذكر الأحاديث احتجاجاً، وليس للبركة فقط؛ كما يفعل الخالفون عن منهج السلف، الناكبون عن الصراط المستقيم.

ـ لا يعقل أن ابن جرير الطبري يقدم أقوال الصحابة والتابعين على قول خاتم الأنبياء والمرسلين.

ـ أن ابن جرير عندما أراد تقرير المعنى على منهجه قال (٢٩ / ٢٧ ـ سطر ٢٠):

«وقوله: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾؛ يقول: ويدعوهم الكشف عن الساق إلى السجود لله ـ تعالى، فلا يطيقون».

وفي تعبير ابن جرير نكت لطيفة:

إحداها: أنه جعل السجود لله نتيجة للكشف عن الساق، وهٰذا ما صرحت به الأحاديث.

الثانية: أنه عبر بالكشف عن الساق، ولو كان يفسر الساق بالشدة؛ لقال: ويدعوهم الكشف عن الشدة...

الأخيرة: أنه عد الساق من صفات الله، فأجراها كما جاءت دون تكييف أو تمثيل.

ومن سبر منهج ابن جرير في «تفسيره»؛ علم كيف يعبر عن مراده

وتقـريره الـذي يختاره في «تفسيره»، ولكن الذين زبوا قبل أن يحصرموا يريدون قطف الثمار قبل أوانها.

● **افتـراؤه على أميـر المؤمنين في الحـديث الإمـام البخاري ـ رحمه الله:**

حيث زعم (ص ١٤):

«قالوا: ومما يؤيد أنها أصح (أي: رواية: «عن ساق») من الأولى (أي: رواية: «عن ساقـه») أن البخـاري نفسـه ترجم في كتاب التفسير بالتنكير، فقال:

«باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾».

فيكـون ذٰلـك اعتماداً منه للرواية الثانية، وترجيحها على الأولى؛ لاتفاقها مع لفظ القرآن: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، مع أنه ذكر الحديث بعد الباب، فيكون ذٰلك منه توجيهاً للرواية الثانية، وترجيحاً لها على الأولى». أ. هـ.

ثم أحال في الحاشية على «فتح الباري على صحيح البخاري» لابن حجر (٨ / ٦٦٣).

قلت: وهٰذا دليل على أن الصابوني اغتلمت به مذهبيته الخلفية، حتى أعمت بصره وبصيرته، فنسب للعلماء الأجلاء ما لم يقولوه، بل ما لم يخطر ببالهم، ودونك البيان حتى يظهر حال هٰذا الصابوني للعيان:

١ ـ قوله: «قالوا...».

قلت: بل هو قوله وفهمه الكليل الذي نسبه لجلّة العلماء؛ للأسباب الآتية:

أ ـ أن لم يبين من هم القائلون بهٰذا القول.

ب ـ أنه قرره وتبناه.

ت ـ أنه نسبه في الحاشية لابن حجر في «فتح الباري»، وابن حجر بريء من هٰذا، فإن ما ذكره ابن حجر في هٰذا الموطن هو قول الإسماعيلي، وشتان بين قول الإسماعيلي وهٰذا الفهم، وحسبك أن تعلم وجهاً من هٰذه الفروق، وهو أن الإسماعيلي لم يتعرَّض لتبويب البخاري، وعلاقته مع روايته، وكذٰلك ابن حجر. . . سبحان ربي هٰذا بهتان عظيم.

٢ ـ قوله: «ومما يؤيد أنها أصح من الأول أن البخاري نفسه ترجم في كتاب التفسير بالتنكير، فقال: «باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾»، فيكون اعتماداً منه للرواية الثانية، وترجيحها على الأولى».

قلت: هٰذه ظلمات بعضها فوق بعض، وإني مبددها بأمور:

أ ـ إن البخاري لم يورد رواية: «عن ساق» في «صحيحه» ألبتة، فهي ليست من رواياته.

ب ـ إن البخاري قد أورد رواية: «عن ساقه» في موطنين من «صحيحه»، وهما: «التفسير»، و«التوحيد»، فذاك اعتماد منه لهٰذه الرواية، وأنها على شرطه.

ت ـ إن البخاري عندما ترجم بالتنكير، فقال: «باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ

عَنْ سَاقٍ﴾»؛ إنما أراد قوله ـ تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ . . . الآية، ولم يقصد رواية : «عن ساق»؛ لأنه ـ رحمه الله ـ يبوب في التفسير بالآيات وليس بالروايات .

ث ـ إن الرواية التي زعم الصابوني أن البخاري رجَّحها وترجم بها بلفظ : «فيكشف عن ساقه» .

جـ ـ وبـذلـك يتبين أن البخاري يرى أن قول الله ـ تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ من آيات الصفات؛ لأنه أورد في تفسيرها حديث أبي سعيد : «فيكشف ربنا عن ساقه» .

حـ ـ إن البخاري اعتمد حديث أبي سعيد الخدري في تفسير الآية، ولم يلتفت لغيره من المرويات عن الصحابة أو التابعين .

خـ ـ ومنه يثبت أن فهم البخاري للآية يؤيد ما ذهبنا إلى تقريره في هٰذه الرسالة المباركة إن شاء الله .

٣ ـ قوله : «لاتفاقها مع لفظ القرآن» .

قلت : هٰذا توجيه الإسماعيلي لا البخاري، وقد تقدمت مناقشته .

وهٰذه الأمثلة دلائل قوية على إخلاله بالأمانة العلمية، وأنه يتقول على أئمة السلف من المفسرين والمحدثين ما لم يقولوه، وينسب إليهم ما لم يخطر ببالهم .

● **تحريف الأسانيد وقلب الروايات :**

١ ـ نقـل عشرة آثار من «تفسير الطبري» عن الصحابة والتابعين،

ولكنه أعمل معول التحريف في أسانيد بعضها؛ منها:

أ ـ الأثر السادس (ص ١٦):

«عن الضحاك قال: سمعت ابن عباس يقول: (وذكره)».

قلت: هٰذا تحريف عنيف، فإن الأثر في «تفسير الطبري» (**٢٩ / ١٤ ـ سطر ٣٠**):

«حُدِّثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: ثنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾، وكان ابن عباس يقول: كان أهل الجاهلية...».

وبه يظهر التحريف، حيث زعم أن الضحاك قال: «سمعت ابن عباس». بينما في «تفسير الطبري»: «وكان ابن عباس يقول».

وهٰذا التحريف ساقط؛ لأن الضحاك لم يلق ابن عباس، فكيف يقول: سمعت ابن عباس؟!

إنه اتهام لهٰذا التابعي بالكذب.

نعوذ بالله من الإجحاف، وهوى يصد عن الإنصاف.

ومنها:

ب ـ الأثر التاسع (ص ١٦):

«عن إبراهيم النخعي: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾؛ قال: يكشف عن أمر عظيم، ألا تسمع العرب تقول: وقامت الحرب بنا على ساق».

قلت: الأثر في «تفسير االطبري» (٢٩ / ٢٤ ـ سطر ١٢ ـ ١٣) بإسنادين:

«حدثنا ابن حميد قال: ثنا مهران عن سفيان عن المغيرة عن ابن عباس: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ قال: عن أمر عظيم، كقول الشاعر:

وقَـامَتِ الحَـرْبُ بِنـا عَلَى سَاقِ»

«حـدثنـا ابن حميد قال: ثنـا جرير عن مغيرة عن إبراهيم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، ولا يبقى مؤمن إلا سجد، ويقسو ظهر الكافر، فيكون عظماً واحداً، وكان ابن عباس يقول: يكشف عن أمر عظيم، ألا تسمع العرب تقول:

وقَـامِتِ الحَـرْبُ بِنـا عَلَى سَاقِ»

وهٰكذا يظهر تحريف الأسانيد، وقلب الروايات في مواطن.

ـ جعل الإسنادين إسناداً واحداً، والمتنين كذٰلك.

ـ جعل قول ابن عباس: «عن أمر عظيم» قولاً لإبراهيم النخعي.

ـ حذف قول إبراهيم النخعي: «ولا يبقى مؤمن إلا سجد...»؛ لأنه موافق للأحاديث الصريحة في إثبات صفة الساق.

ـ حذف ابن عباس من السند؛ لإيهام القراء أن الأثر ثابت، بينما لو أبقاه؛ لتبين لطلاب العلم أن الأثر ضعيف؛ لأن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن عباس، فالإسناد منقطع، وقد تقدم تفصيل ذٰلك.

ـ وحذف الراوي عن إبراهيم، وهو مغيرة، وكان يدلس، خاصة عن إبراهيم.

وحسبك هٰذان المثالان، وقد حرَّف الأثر الثالث، والرابع، والسابع، فقارنْ؛ تر عجباً.

٢ ـ حذف الأحاديث الصريحة في إثبات صفة الساق لله، فقد حذف حديث أبي سعيد الخدري، وهو موجود في «تفسير الطبري»؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذٰلك، وحذف أيضاً حديث أبي هريرة الذي أورده الطبري في «تفسيره» (٢٩ / ٢٥ ـ سطر ٣٤).

٣ ـ أما الأحاديث التي أوردها؛ فركب الصعب والذلول لتضعيفها، فضعف رواية: «عن ساقه» (ص١٣)، وحديث أبي موسى الأشعري (ص ١٦ حاشية ١).

بينما الآثار الواردة؛ فلم يشر إلى درجتها أدنى إشارة، موهماً القراء أنها ثابتة عن الصحابة والتابعين، ملبساً أقواله هالة التضخيم والتفخيم؛ كقوله (ص ١٧):

«هٰذه عشرة آثار، رواها الإمام ابن جرير الطبري عن كبار الصحابة والتابعين؛ من أئمة السلف، من المتخصصين في التفسير: ابن عباس، ابن مسعود، أبي موسى الأشعري؛ من الصحابة، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، وإبراهيم النخعي؛ من التابعين.

ولم أعثر في «تفسيره الكبير» ـ بعد أن تتبعته أثراً أثراً ـ على قول واحد

لأحد من الصحابة، أو التابعين، أو لمن روى عنهم الطبري أنها ساق الله».

٤ ـ أوهم القراء أن تضعيف الأحاديث نتيجة دراسته واستقرائه للأسانيد، فقال (ص ١٦ حاشية ١) حول حديث أبي موسى الأشعري:

«أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات»، وفي سنده ضعف. «الدر المنثور» (٦ / ٣٥٤)».

وفي هٰذه الحاشية تدليس وتلبيس وجهل.

أما التدليس؛ فأوهم أنه رجع لـ «الأسماء والصفات».

وأما التلبيس؛ فأوهم أن الحكم على الحديث بالضعف من فعل يديه.

وأما الجهل؛ فعزوه لـ «الدر المنثور»، وهو «تفسير السيوطي»، بينما كتاب البيهقي بين أيدي صغار طلبة العلم.

ووجه آخر: وهو أن الذي ضعف الحديث هو البيهقي نفسه، وصرح بذٰلك أيضاً السيوطي في «الدر المنثور»، ولكن الصابوني طوى صفحاً عن ذٰكر هٰؤلاء، فتشبَّع بما لم يعط؛ فكان كلابس ثوبي زور، نسأل الله السلامة من الظلم والغرور؛ لأنهما يقصمان الظهور.

ولا يخفاك أيها الأخ الراشد في مسلكه وفعاله أن هٰذه الأمثلة بعض مواطن الاستغفال، والتلاعب بعقول القراء؛ ظنّاً من الصابوني ومموِّلي كتابه أنهم يصرفون بها أوجه الناس إليهم، ويفتنون عقولهم عن منهج السلف الأبلج.

● افتراؤه على شيخ الإسلام ابن تيمية:

ثم شد حملتـه على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فحاول تمييع كلامـه، وإخـراجـه عن مراده، وكـأنـه يقـول للسلفيين: هٰذا هو شيخكم، الذي تشدون أيديكم على كتبه وأقواله، يصرح بأن هٰذه الآية ليست من الصفات، فهو لا يثبت صفة الساق لله، بل يفسرها بالشدة.

قلت: من تأمـل كلام ابن تيمية الـذي نقله الصابوني (ص ٢١ ـ ٢٢)؛ علم أن ابن تيمية لا يقصد ما أراده الصابوني:

قال الصابوني:

«ولنستمع إلى ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية حول هٰذه الآية الكريمة في «الفتاوى» (٦ / ٣٩٤)، حيث قال ـ رحمه الله:

«وتمـام هٰذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، فرُوِيَ عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، إن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات[1]، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هٰذه من الصفات، فإنه ـ تعالى ـ قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلى الله، فلم يقل: «عن ساقه»، فمع عدم التعريف بالإضافة، لا يظهر

---

(١) حذف الصابوني هنا قول شيخ الإسلام:

«للحديث الذي رواه أبو سعيد في (الصحيحين)».

فإلى الله المشتكى.

أنها من الصفات[1]، ومثل هٰذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها، ومفهومها، ومعناها المعروف».

قلت: يأبى الصابوني أن يصقل معدنه، ويغير ديدنه، فلم يزل هو والسطو والتحريف والتزوير ملزوزين في قرن، ومن ذٰلك:

١ ـ حذف أصل كلام ابن تيمية، وجاء بتمامه، ومعلوم أن التمام لا ينبَني إلا على أصل، وهو قول شيخ الإسلام (٦ / ٣٩٤):

«وأما الذي أقوله الآن، وأكتبه ـ وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس ـ إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات؛ فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذٰلك على ما شاء الله ـ تعالى ـ من الكتب الكبار والصغار، أكثر من مئة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هٰذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذٰلك وتثبيته، وبيان أن ذٰلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين، ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير.

وتمام هٰذا...».

---

(١) حذف الصابوني هنا قول شيخ الإسلام:
«إلا بدليل آخر».

٢ ـ أن الصابوني حذف من هٰذا التمام جملاً تجعله ركاماً يخدم أهواء الصابوني:

أ ـ حذف الاستثناء: «إلا بدليل آخر»؛ بعد قول شيخ الإسلام (٦ / ٣٩٥):

«. . . فمع عدم التعريف والإضافة **لا يظهر أنه من الصفات؛ إلا بدليل آخر**».

ب ـ حذف نهاية تمام قول شيخ الإسلام:

«ومثل هذا ليس بتأويل، وإنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، **ولكن كثيراً من هٰؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هٰذا تأويلاً، وهٰذا خطأ من وجهين؛ كما قدمنا غير مرة**» أ. هـ.

وبهٰذا النقل التام للأصل والتمام من كلام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالسلام تظهر أمور عظام:

أ ـ أن الصابوني درج على سنن أهل الأهواء الذين يذكرون ما لهم وينكرون ما عليهم.

ب ـ أن الصابوني حرَّف كلام شيخ الإسلام بحذفه جملاً تقيد الإطلاق الذي استدل به الصابوني من كلام شيخ الإسلام.

قلت: وهٰذا أوان بيان مراد شيخ الإسلام، وهو:

أ ـ أن الصحابة لم يختلفوا في توحيد الأسماء والصفات، ولم يتأولوا

الآيات والأحاديث الواردة بذلك.

ب ـ أن كلمة الصحابة واحدة في هٰذا الباب، وهي إثبات ذٰلك لله دون تحريف أو تأويل أو تعطيل أو تمثيل.

ت ـ أن الصحابة اختلفوا في تفسير قوله ـ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾:

طائفة فسرتها حسب مقتضى اللغة، وأخرى جعلتها من الصفات.

ولكن شيخ الإسلام ضعّف ما نسب لابن عباس، فصدَّر ذٰلك بصيغة التمريض الدالة على التضعيف عند أئمة الحديث، فقال:

«فرُوِيَ عن ابن عباس وطائفة».

ومقابل ذٰلك صحح الحديث الذي اعتمدت عليه الطائفة المثبتة، بعزوه لـ «الصحيحين»، فقال:

«... للحديث الذي رواه أبو سعيد في (الصحيحين)».

ولكن الصابوني حذف هٰذا الكلام، فالله حسيبه.

ث ـ ثم بين شيخ الإسلام أن ظاهر القرآن لا يدل على أن الآية من الصفات إلا بدليل آخر.

ولكن الصابوني حذف هٰذا القيد الدال على مراد شيخ الإسلام؛ لأن هٰذا الدليل الذي اشترطه شيخ الإسلام موجود، وهو حديث أبي سعيد الخدري في «الصحيحين»، ولذٰلك فابن تيمية ـ رحمه الله ـ يعد هٰذه الآية من الصفات، بالدليل الصحيح الوارد في «الصحيحين»، وليس بظاهر

القرآن، فتدبر هٰذا المقام؛ فإنه مراد شيخ الإسلام، وقد أوفاه حقه تلميذه البار العالم الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية في كتابه الفذ «الصواعق المرسلة» (١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، فانظره، فإنه نفيس.

● **تنبيهه في حجب الكفار عن رؤية الله:**

وفي ختام جولته، عقد الصابوني فصلاً (ص ٣٠ ـ ٣١) تحت عنوان: «تنبيه هام»، فقال:

«هناك نقطة هامة غفل عنها الذين حملوا الآية على ظاهرها، فأثبتوا لله ـ عز وجل ـ الساق؛ عملاً بظاهر الحديث: «يكشف ربنا عن ساقه».

وهٰذه النقطة هي أن الله ـ تقدست أسماؤه ـ حجب الكفار عن رؤيته بنص القرآن: ﴿**كَلَّا إِنَّهُم عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبونَ**﴾، أي: محرومون من رؤية الله ـ تبارك وتعالى؛ لأن رؤيته ـ جل وعلا ـ هي أعظم نعيم أهل الجنة، والكفارون والمنافقون محجوبون عن مشاهدة تلك الأنوار، والاستمتاع بذٰلك النعيم.

فلو حملنا الحديث على ظاهره، أنه ـ تعالى ـ يكشف يوم القيامة عن ساقه، فيراه أهل المحشر، فيخر المؤمنون ساجدين لرب العالمين، ويريد المنافقون والكفار السجود، فتنقلب ظهورهم طبقاً واحداً... إلخ؛ فمعنى ذٰلك أننا أثبتنا أنهم رأوا ساق الله، وأرادوا السجود، فلم يتمكنوا، وهٰذا يتعارض مع قوله ـ سبحانه: ﴿**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ**﴾.

فالصحيح ما ذهب إليه الجمهور أن المراد بالآية: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ**

سَاقٍ﴾: شدائد وأهوال يوم القيامة؛ كما ذهب إليه المحققون، أما الكفار والفجار؛ فلا يرون شيئاً من الله ـ عز وجل؛ لا ساقاً، ولا يداً، ولا وجهاً؛ لأن الله ـ تعالى ـ خص ذٰلك النعيم بأهل الجنة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وأما الكفار؛ فهم محرومون من جميع هٰذه النعم.

وهٰذا من أظهر أدلة الجمهور، فتدبر، فإنه نفيس، وبذٰلك يظهر خطأ المتطفِّلين على العلم، الذين يَرمونَ خيرةَ الصحابة بالزَّيغ والضلال» انتهى.

قلت: وقد تدبرت هٰذا التنبيه، فإذا هو تلبيس، وبيان ذٰلك:

١ ـ أنه نصب الخلاف بين صحيح السنة والقرآن، وهٰذا ديدن من رغب أن يهجن أحاديث رسول الله، فحقيق أن يسف في وجهه المل؛ لأنه قطع ما أمر الله به أن يوصل، فلم يحمل القرآن على مراد رسول الله ﷺ الذي وضح ذٰلك.

٢ ـ أنه وقع في تناقض مضحك مبك، فأنكر على مَن يثبت الساق لله؛ عملاً بظاهر الحديث، ثم بعد أسطر أثبت لله ساقاً، فقال: «أما الكفار فلا يرون شيئاً من الله ـ عز وجل؛ **لا ساقاً**...»، فإذا كان لا يرى أن الآية من آيات الصفات، وأن ظاهر الحديث غير مراد؛ فبأي شيء أثبت هٰذه الصفة لله ـ عز وجل، وعقيدة السلف أنهم لا يصفون الله إلا بما في القرآن والسنة، لا يتعدون ذٰلك؟!

وأما شبهته التي طار بها فرحاً، واختال في أوهامها مرحاً؛ فقد صرعها من قبل أن تبلغ السعي أئمة أهل السنة، وإنا من الشاهدين، فقال ابن

خزيمة ـ رحمه الله ـ في كتابه المستطاب «التوحيد» (١ / ٤٢٩ ـ ٤٣٣):

في هٰذه الأخبار دلالة على أن قوله ـ جل وعلا: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾؛ إنما أراد الكفار الذين كانوا يكذبون بيوم الدين بضمائرهم، فينكرون ذٰلك بألسنتهم، دون المنافقين الذين كانوا يكذبون بضمائرهم، ويقرون بألسنتهم بيوم الدين، رياءً وسمعةً، ألا تسمع إلى قوله ـ عز وجل: ﴿أَلا يَظُنُّ أُولٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ . لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾... إلى قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ . الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾... إلى قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾؟

أي: المكذبون بيوم الدين.

ألا ترى أن النبي ﷺ قد أعلم أن منافقي هٰذه الأمة يرون الله حين يأتيهم في صورته التي يعرفون؟

هٰذا في خبر أبي هريرة، وفي خبر أبي سعيد:

«فيكشف عن ساق، فيخرون سجداً أجمعون».

وفيه ما دل على أن المنافقين يرونه للاختبار والامتحان، فيريدون السجود، فلا يقدرون عليه.

وفي خبر أبي سعيد:

«فلا يبقى من كان يعبد صنماً ولا وثناً ولا صورة إلا ذهبوا حتى يتساقطون في النار».

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ يحتجب على هٰؤلاء الذين يتساقطون في

النار، ويبقى مَن كان يعبد الله وحده من بر وفاجر ومنافق وبقايا أهل الكتاب.

ثم ذكر في الخبر أيضاً:

«أن من كان يعبد غير الله من اليهود والنصارى يتساقطون في النار، ثم يتبدى الله ـ عز وجل ـ لنا في صورة غير الصورة التي رأيناه فيها».

وفي هٰذا الخبر ما بان وثبت وصح أن جميع الكفار قد تساقطوا في النار، وجميع أهل الكتاب الذين كانوا يعبدون غير الله.

وأن الله ـ جل وعلا ـ إنما يتراءى لهٰذه الأمة برها وفاجرها ومنافقها بعدما تساقط أولٰئك في النار.

فالله ـ جلَّ وعلا ـ كان محتجباً عن جميعهم، لم يره منهم أحد؛ كما قال ـ تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ . ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الجَحِيْمِ . ثُمَّ يُقالُ هٰذا الذي كُنْتُم بِهِ تُكَذِّبونَ**﴾.

فأعلمنا الله ـ عز وجل ـ أن مَن حُجب عنه يومئذ هم المكذبون بذٰلك في الدنيا، ألا تسمع قوله ـ تعالى: ﴿**هٰذا الذي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبونَ**﴾.

وأما المنافقون؛ فإنما كانوا يكذبون بذٰلك بقلوبهم، ويقرون بألسنتهم رياء وسمعة.

فقد يتراءى لهم رؤية امتحان واختبار، وليكن حجبه إياهم بعد ذٰلك عن رؤيته حسرةً عليهم وندامةً، إذ لم يصدقوا بقلوبهم وضمائرهم، وبوعده ووعيده، وما أمر به ونهى عنه، وبيوم الحسرة والندامة.

وفي حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال:

«فيلقى العبد، فيقول: أي قل: ألم أكرمك؟»... إلى قوله: «فاليوم أنساك كما نسيتني».

فاللقاء الذي في هٰذا الخبر غير الترائي؛ لأن الله ـ عز وجل ـ يتراءى لمن قال له هٰذا القول، وهٰذا الكلام الذي يكلم به الرب ـ جل ذكره ـ عبده الكافر يوم القيامة كلام من وراء الحجاب، من غير نظر الكافر إلى خالقه، في الوقت الذي يكلم به ربه ـ عز وجل ـ وإن كان كلام الله إياه كلام توبيخ وحسرة وندامة للعبد، لا كلام بشر وسرور وفرح ونضرة وبهجة.

ألا تسمعه يقول في الخبر ـ بعدما يتبع أولياء الشياطين واليهود والنصارى أولياءهم إلى جنهم ـ قال:

«ثم نبقى ـ أيها المؤمنون ـ فيأتينا ربنا، فيقول: على ما هٰؤلاء قيام؟ فيقولون: نحن عباد الله المؤمنون، وعبدناه، وهو ربنا، وهو آتنا، ويثبتنا، وهٰذا مقامنا، فيقول: أنا ربكم، ويضع الجسر».

أفلا تسمع أن قوله: «فيأتينا ربنا»، إنما ذكره بعد تساقط الكفار واليهود والنصارى في جهنم.

فهٰذا الخبر دال أن قوله: «فيلقى العبد»، وهو لقاء غير الرؤية.

قالَ الله ـ عز وجل: ﴿**إِنَّ الذينَ لا يَرْجُونَ لِقاءَنَا ورَضُوْا بالحَياةِ الدُّنْيا**﴾... الآية.

وقال: ﴿**فَنَذَرُ الذينَ لا يَرْجُونَ لِقاءَنا في طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾.

وقال: ﴿فمَنْ كانَ يَرْجُو لِقاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً﴾... الآية.

﴿وقالَ الذينَ لا يَرْجُونَ لِقاءَنا ائْتِ بقُرْآنٍ غيرِ هٰذا أو بَدِّلْهُ﴾.

والعلم محيط أن النبي ﷺ لم يرد بقوله: «مَن لقي الله لا يشرك به شيئاً؛ دخل الجنة، ومن لقي الله يشرك به؛ دخلَ النار»، لم يرد من يرى الله وهو يشرك به شيئاً، واللقاء غير الرؤية والنظر». أ. هـ.

وقام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في هٰذه المسألة مقاماً محموداً، بسطه في «مجموع الفتاوى» (٦ / ٤٨٧ ـ ٥٠٦)، فتدبر، فإنه نفيس، والله المستعان.

●●●●●

الفصل الخامس

مع الغزالي في «السنة النبوية»

وأما المتهوك الآخر؛ فهو الشيخ محمد الغزالي السقا، القائل في كتابه الأبتر[1] الموسوم بـ «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص ١٢٥ ـ ١٢٧):

«ونتـرك الأحداث العظام التي تقع قبيل الساعة إلى بعض مشاهد القيامة، ومواقف الحساب أمام رب العزة:

لا ريب أن يوم الحساب يوم رهيب، يلقى فيه العصاة والفجار ما لم يخطر لهم ببال:

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ . خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾!

والآيات تعني أن الذين ألفوا العصيان في الدنيا، والتمرد على الله، يحشرون بعاداتهم التي ألفوها من قبل، فلا يقام لهم عوج، ولا ينظم لهم

---

(١) لقد ابتدأ محاكمته لأهل العلم وطلابه دون بسملة ولا حمدلة، فحق أن تنعت بالبتراء، وتوسم بالجذماء.

خلل، وتكـون حالتهم على تلك المشـاهد، وهم يقادون إلى العذاب، ويوقع بهم القصاص.

لقد أبوا في دنياهم إلا أن يكونوا أشراراً، فليذوقوا ما ارتضوا لأنفسهم!

وكلمـة: ﴿يَـوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ تعبير عربي أصيل. قال ابن عباس: تقول العرب للرجل إذا وقع في أمر عظيم فظيع يحتاج فيه الجد ومقاساة الشدة: شمر عن ساقك!

ولما سئل عن هٰذه الآية؛ قال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن؛ فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم القائل:

سَنَّ لَنـا قَوْمُـكَ ضَرْبَ الأعْنـاقِ
وَقَـامَتِ الحَـرْبُ بِنـا عَلَى سَاقِ

وأنشد أبو عبيدة:

فإنْ شَمَّـرَتْ لَكَ عَنْ سَاقِ
فَدَتْـهـا رَبـيعٌ ولا تَسْـأَمُ

وقالَ جريرٌ:

أَلا رُبَّ ساهي الطَّرْفِ مِن آلِ مازِنٍ
إذا شَمَّرَتْ عَنْ ساقِهَا الحَرْبُ شَمَّرا

على هٰذا الأساس فهم ابن عباس ـ وهو ترجمان القرآن ـ الآيات،

وتبعه العلماء من الصحابة والتابعين، وما نعرف إلا هٰذا التفسير للوحي الكريم.

حتى جاء بعض المولعين بمشكل الحديث غريب الروايات، فذكروا كلاماً آخر لا بد من كشف حقيقته؛ لخطورة مضامينه، وشذوذها عما يعرف علماء المسلمين...

قالوا: إن الساق هي العلامة التي يعرف بها المؤمنون ربهم في امتحان عصيب، يجري لهم يوم القيامة.

والقصة كما ذكروها تتلخص في أنه بعد إلقاء المشركين في العذاب يبقى المسلمون وحدهم:

«حتى إذا لم يبق إلا مَن كان يعبد الله من بر وفاجر؛ أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها! فقال: ماذا تنظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد! قالوا: يا ربنا! فارقْنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم! ولم نصاحبهم! فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك، لا نشرك بالله شيئاً؛ مرتين أو ثلاثاً، حتى إن بعضهم ليكاد أن ينقلب! فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها؟ فيقولون: نعم! فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه؛ إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى مَن كان يسجد اتقاء ورياء؛ إلا جعل الله ظهره طبقاً واحداً، كلما أراد أن يسجد؛ خر على قفاه! ثم يرفعون رؤوسهم، وقد تحول عن صورته التي رأوه فيها أول مرة، فقال: أنا ربكم؟ فيقولون: أنت ربنا...»!

هٰذا سياق غامض مضطرب مبهم!! وجمهور العلماء يرفضه.

وقد حاول القاضي عياض القول بأن الذي جاء المؤمنين في صورة أنكروها أول الأمر هو أحد الملائكة، وكان ذٰلك اختباراً من الله لهم... وهو آخر اختبار يلقاه المؤمنون!

ومحاولة القاضي عياض لا تقدم ولا تؤخر، فليست دار الآخرة دار اختبار، إن الاختبار تم في الدنيا؛ كما جاء في البخاري:

«اليوم عمل ولا جزاء، وغداً جزاء ولا عمل»[1].

---

(١) هٰذا الاستدلال تلبيس قبيح، تأبط مفاسد كثيرة؛ منها:

١ ـ أوحى للقراء أن هٰذا الحديث مرفوع؛ لأنه عارض به حديث مرفوع آخر.

٢ ـ أوهم القراء أنه صحيح، حيث أطلق العزو للبخاري.

٣ ـ هٰذا الأثر أخرجه البخاري (١١ / ٢٣٥ ـ فتح) معلقاً وموقوفاً على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه.

٤ ـ هٰذا الأثر ضعيف؛ كما بيَّنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

٥ ـ وبهٰذا يتبين أن الغزالي دلَّس على قرائه، واستغفل عقولهم.

٦ ـ وهٰكذا يتبين منهج الغزالي المتأرجح حسب أهوائه، حيث عارض حديثاً في «الصحيحين» بأثر موقوف ضعيف.

٧ ـ وعندما ذكر حديث الساق؛ لم يبين مَن أخرجه مِن المحدثين، وهو في «الصحيحين»، فإن كان يعتقد صحة ما فيهما ـ وهو ظاهر صنيعه؛ كما فعل عند إيراد أثر علي ـ فلماذا ردَّ ما اتَّفق عليه الشيخان، وهو أعلى درجة مما انفرد به البخاري؟!

وهٰذا ديدَن أهل الأهواء؛ يذكرون ما لهم، ويخفون ما عليهم!!

والمقام يحتمل البسط، وفيما علقناه كفاية، نسأل الله الثبات والهداية.

ثم لماذا يقوم أحد الملائكة بهٰذه التمثيلية المزعجة؟ وبإذن من؟ وما جدواها؟

وإذا تركنا عياضاً لنتأمل في الوقائع نفسها؛ وجدنا ما يستحيل عقلاً ونقلاً أن يقبل! فإن الله لا يجيء في صورة تنقص عظمته وجلاله، ثم يبدو في صورة حقيقة بعد ذٰلك، مهما قلنا: إن المقصود بالصورة هو الصفة!!

الحـديث كله معلول، وإلصـاقـه بالآية خطأ، وبعض المـرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هٰذه الروايات، وإن المسلم الحق ليستحي أن ينسب إلى رسوله هٰذه الأخبار». أ. هـ.

قلت: إذا كان الغزالي يرى ضرورة كشف حقيقة قول المثبتين لصفة الساق؛ لخطورة مضامينه، وشذوذها عما يعرف علماء المسلمين.

أقول: إذا بلغ نزق الغزالي إلى هٰذا الحد الذي يعد فيه ما جاء في صريح القرآن وصحيح السنة خطر وشاذ؛ فلا بد من هتك أستار قوله؛ ليعلم علمـاء المسلمين خطورة هرائـه، وشذوذ افترائه على علماء المسلمين، وعلى نفسها جنت براقش!

وإن كان الغـزالي قد ملأ كلامـه بعلامات التعجب، فإني أعجب كيف لم يترك ما ألفه الغزالي في باكورة الصبا، فلم يقم له عوج، ولم ينتظم له خلل، فهو على وتيرة واحدة في كتبه، ملأها بالسباب والسخرية والتنقص من علماء الأمة، وخير الناس، ولكن في صورة هٰؤلاء الشباب المتحمسين الذين يحبون الله ورسوله، بالتمسك بكلام الله وسنة رسوله... ولكن قد

يخطؤون في التطبيق. . . ومن لا يخطىء؛ فذاك ليس من البشر؛ إلا أن يكون رسولاً عصمه الله.

● **بيان افترائه على علماء المسلمين:**

وأبدأ جولتي مع الغزالي ببيان افترائه على علماء المسلمين:

١ ـ قوله: «هٰذا سياق غامض مضطرب مبهم!! وجمهور العلماء يرفضه»!

قلت: من هم جمهور العلماء الذين رفضوا هٰذا السياق؟! وأين نجد هٰذه الأقوال؟!

وقد علمت أيها الصاحب الموفق أن حديث الساق في «الصحيحين» اللذين تلقتهما الأمة بالقبول.

٢ ـ قوله: «وبعض المرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هٰذه الروايات، وإن المسلم الحق ليستحي أن ينسب إلى رسوله هٰذه الأخبار». أ. هـ.

قلت: الذي أشاع هٰذه الروايات هم أئمة السلف، الذين لا يرقى إلى إخلاصهم شك أو ريبة.

وأي إشاعة أكثر من أن يثبتها البخاري في «صحيحه» (٨ / ٦٦٣ ـ ٦٦٤ و١٣ / ٤٢٠ ـ ٤٢٢ ـ فتح)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ٢٧ ـ ٢٨ ـ نووي)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٣٦ ـ ٣٧)، و «الإيمان» (٨١٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٣٥)، وغيرهم؟!

وأي إشاعة أكبر من أن يثبتها المفسرون في تفاسيرهم؛ كابن جرير، وابن كثير، والشوكاني، والسيوطي، وغيرهم؟!

إذن فهؤلاء جميعاً عند الغزالي فيهم ثلاث خصال: مرضى بالتجسيم، وليسوا من المسلمين حقاً، ولا يستحون؛ لأنهم نسبوا هذه الأخبار إلى رسول الله ﷺ!

ولا يقول ذلك إلا من سفه نفسه.

٣ ـ قوله: «حتى جاء بعض المولعين بمشكل الحديث غريب الروايات، فذكروا كلاماً...».

قلت: هذا الذي ذكروه هو أحاديث صحيحة، نطق بها رسول الله ﷺ.

والذين ذكروا ذلك هم خير الناس بعد رسول الله ﷺ؛ منهم: ابن مسعود، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنهم.

والذين رووا ذلك عنهم هم أئمة السلف من المحدثين والمفسرين.

فلتعلم الأمة إذاً مَن هو المتطفل على العلم، الذي يرمي خيار الصحابة والعلماء العاملين بفاحش القول وبذيء اللفظ.

● **بيان هرائه وتشبعه بما لم يعط:**

وأما هراؤه وتشبعه:

١ ـ قوله: «وما نعرف إلا هذا التفسير للوحي الكريم».

قلت: بل هناك قولان في تفسير الآية؛ كما نص على ذلك شيخ

الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦ / ٣٩٤)، وغيره.

أحدهما: أن الساق تعني الكرب والشدة.

الآخر: أنها صفة لله ـ عز وجل.

فأما الأول؛ فلم يثبت أن ابن عباس قال به.

وأما الآخر؛ فهو قول أبي سعيد، وجماعة من الصحابة؛ لما رووه عن النبي ﷺ، فهو الحق، الحقيق بالقبول.

وإنكار الغزالي وقبيله لهٰذا القول لا ينفي وجوده، ولله در القائل:

قَدْ تُنْكِرُ العَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِن رَمَدٍ

ويُنْكِرُ الفَمُ طَعْمَ المَاءِ مِنْ سَقَمِ

٢ ـ قوله: «هٰذا سياق غامض مضطرب».

قلت: هٰذا قصور من الغزالي في إدراك معناه، فاتهم مبناه، حيث خيل إليه أنه يعارض القرآن، ويصادم العقل، ولو كان عقلاً جهمياً أو معتزلياً أو أشعرياً أو مستشرقاً أوروبياً.

ولكن الغزالي لا تسمح له نفسه بمراجعة أقوال أهل الاختصاص الذين سلست بأيديهم أعنة اللغة والحديث والتفسير؛ بما آتاهُم الله من فقه، وعلو كعب في الاستنباط، ورسوخ في الفهم عن الله ورسوله، فوفقوا بين الروايات التي يظن المتسرعون أن بينها شيئاً من التعارض أو التناقض.

٣ ـ قوله: «الحديث كله معلول».

قلت: هٰذا قول من لم يشم رائحة العلم، ولم يدرك حروفه الأولى، فالغزالي لم يبين هٰذه العلل، بل هي دعوى دون دليل، فصاحبها دعيٌّ على العلم والأهل:

والـدَّعـاوَى إنْ لَمْ تُقِيْمـوا عليْهـا
بَيِّنـاتٍ أَصْـحَـابُـهـا أَدْعِـيَاءُ

ولو أعطي أهل الأهواء بدعاويهم؛ لهدم الإسلام قرآناً وسنة!

وأمر آخر: إن هٰذا الحديث بالسياق الوارد اتفق عليه الشيخان؛ إلا في حرف واحد، فعند البخاري: «عن ساقه»، وعند مسلم: «عن ساق»، ولا نعلم أحـداً من أهـل العلم زعم أن الحـديث كله معلول، حتى إن الإسماعيلي الذي تكلم على رواية: «عن ساقه»؛ حكم على هٰذا الحرف فقط دون الحديث كله.

وهٰكذا يأبى الغزالي إلا مجالدة الحق بسيف من خشب، وصدق من قال:

سَتَـعْـلَم إذا انْـجَـلَى الـغُـبَـارُ
أَفَـرَسُـكَ تَحْـتَـكَ أَمْ حِمَـارُ

٤ ـ أما قوله: «وإلصاقه بالآية خطأ».

قلت: إن الذي ربطه بالآية هو رسول الله ﷺ؛ كما ثبت في حديث أبي هريرة وابن مسعود ـ رضي الله عنهما.

وعلى ذٰلك درج علماء التفسير من السلف الصالح؛ كابن جرير،

وابن كثير، والشوكاني، وغيرهم.

أهؤلاء كلهم مخطئون عندك يا غزالي وأنت وحدك على الصواب؟!

●●●●●

أيها المحب!

لقد جنى الغزالي على نفسه، وعلى أمته، فزأر زأرة ليث حرب موتور، فسب وجدع، فما رعى لخير الناس من الصحابة والتابعين والعلماء المخلصين حرمته، وطفق يسفه أقوالهم بغرور، وكبر، وبذاءة لسان، وجرأة جنان.

فخطأ الفاروق الملهم (ص١٧)، واتهم خباب بن الأرت في عقله (ص ٨٧)، وزعم أن سلمان الفارسي ذو حالة نفسية خاصة (ص ١١٦).

ثم كر على طبقة التابعين، فزعم (ص ١٠٥) أن نافعاً مولى ابن عمر راوٍ تائه.

ولذلك؛ من استهزأ من العلماء السابقين؛ فلا تستكثر منه مقالاً، أو لا تستنكر منه فعالاً.

ولنا معه وقفات طويلة، دفاعاً عن العقيدة والسنة والدعوة إلى الله والفقه في كتابنا الموسوم بـ «نظرات ونقدات»، بالاشتراك مع الأخ الفاضل علي حسن عبدالحميد، يسر الله إتمامه بمنه وكرمه.

●●●●●

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس المواضيع والفوائد.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الصفحة
ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون	٩٥
إن الذين لا يرجون لقاءنا	٩٧
فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين	٥٨
فلما كشفنا عنهم العذاب إذا هم ينكثون	٧٢
فمن كان يرجو لقاء ربه	٩٨
فنذر الذين لا يرجون لقاءنا في طغيانهم يعمهون	٩٧
كلا إنهم عن ربهم يومئذٍ لمحجوبون	٩٥ و٩٦١
والتفت الساق بالساق	٧١
وجوه يومئذ ناضرة	٤٧ و ٩٤
وقال الذين لا يرجون لقاءنا	٩٨
ولو رحمناهم وكشفنا ما بهم من ضر	٧٢
ويل يومئذٍ للمكذِّبين	٩٥
يوم يكشف عن ساق ١٥ و١٦ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣٥ و٣٦ و٤١ و٤٢ و٤٦ و٤٤ و٦٥ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و ٨٠ و٨٢ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٩ و٩١ و ٩٤ و١٠٠	

فهرس الأحاديث والآثار

١ ـ الأحاديث

الحديث	الصفحة
إذا جمع الله العباد	٦٤
تمسكوا بهدي أم عبد	٧٠
رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد	٧٠
عن نور عظيم يخرون له سجداً	٦٥
فيقول: هل بيني وبينكم آية تعرفونها؟	٤٨
فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟	٤٩
فيكشف عن ساق فيخرون سجداً أجمعون	٩٥
لو كنت مؤمراً أحداً دون شورى المؤمنين	٧٠
من لقي الله لا يشرك به شيئاً	٩٨
ويكشف عن ساقيه	٤٧
يكشف الله عز وجل عن ساقه	٦٤
يكشف ربنا عن ساقه	٤٧
يكشف عن ساقه ونخر له سجداً	٦٥
يوم يكشف عن ساقه	٤٩

٢ ـ الآثار

الأثر	الصفحة
إذا اشتد الأمر في الحرب	٤١
إذا خفي عليكم شيء من القرآن	١٧
أمر عظيم الشدة	٤٢
إن أقواماً يزعمون أن الله يكشف عن ساقه	٤٣
سلاني عما بدا لكما	٢٧
شدة الآخرة	٢٥
شدة الأمر وجده	٣٩
عن أمر فظيع جليل	٤٠ و٤٤
عن أمر عظيم	٢٤
عن بلاء عظيم	٢٩
عن ساقيه جل ذكره	٦٩
عن شدة الأمر	٣٨ و٤٠ و٤٢
كان أهل الجاهلية يقولون: شمرت الحرب عن ساقها	٢٦
هو الأمر الشديد المفظع	٢٣
هي أشد ساعة تكون يوم القيامة	٣٨
ولا يبقى مؤمن إلا سجد، ويقسو ظهر الكافر	٤١
يعني عن ساقه اليمنى	٧٠
يكشف الأمر وتبدو الأعمال	٢٣
يكشف الرحمٰن عن ساقه	٧٠
يكشف عن الغطاء	٤٣
يوم القيامة والساعة لشدتها	٢٤
يوم يكشف عن ساقه	٣٩ و٤٠

فهرس المترجم لهم

الراوي	الصفحة
إبراهيم النخعي	٢٤ و٢٩ و٦٤ و٨٦
أسامة بن زيد بن أسلم	١٨ و١٩ و٣٣
أسامة بن زيد الليثي	٢٠
بشر بن معاذ العقدي	٤٠
جويبر	٢٦ و٢٨
الحسين بن الحسن العوفي	٢٢
زيد بن أبي أنيسة	٥٣
روح بن جناح	٦٧
سعيد بن أبي هلال	٥١
سعيد بن يسار	٦٤
سويد بن سعيد	٥٠
الضحاك بن مزاحم الهلالي	٢٥ و٢٦ و٢٨ و٨٥
عبد الله بن زيد بن أسلم	١٨ و١٩
عبد الله بن صالح	٢٣
عبد الله بن أبي نجيح	٣٨

عبد الله بن هانىء الأزدي ٦٢
عبد الرحمٰن بن البيلماني ٦٥
عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ١٨
عطية العوفي ٢٢
علي بن أبي طلحة ٢٣
عيسى بن ماهان ٤٣
محمد بن إسحاق ٦٤ و٦٥
محمد بن الجهم بن هارون السمري ٢٥
محمد بن حميد ٤٢
محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلماني ٦٥
محمد بن يزيد البزار ٦٤
مروان بن الأجدع ٥٣
معمر بن راشد ٤٠
المغيرة ٦٣ و٨٦
مقاتل بن حيان ٢٥
المنهال بن عمرو ٥٣
مهران بن أبي عمر ٢٤
ورقاء بن عمر ٣٨
يحيى بن أبي طالب ٤٠
يونس بن بكير ٦٤
ابن جريج ٣٨
ابن بكير ٥٠
أبو جعفر الرازي = عيسى بن ماهان ٤٣
أبو خالد الدالاني ٦٠ و٦١

أبو الزعراء = عبد الله بن هانىء الأزدي
أبو صالح ٦٣
أبو عبيدة بن عبد الله ٥٣
الأعمش ٦٤

●●●●●

ثبت المصادر والمراجع

- «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»: أبو يعلى، مخطوط.
- «الإتقان في علوم القرآن»: السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت.
- «أحوال الرجال»: الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة.
- «الأربعين في صفات رب العالمين»: الذهبي، الدار السلفية، الكويت، ومخطوط الظاهرية.
- «الأسماء والصفات»: البيهقي، دار الكتب العلمية.
- «الإيمان»: ابن منده، تحقيق: الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، الجامعة الإسلامية.
- «البعث والنشور»: البيهقي، مؤسسة الكتب الثقافية.
- «التاريخ»: يحيى بن معين، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»: تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- «الترغيب والترهيب»: المنذري، دار الكتب العلمية.
- «تقريب التهذيب»: ابن حجر، دار المعرفة.

- «تهذيب التهذيب»: ابن حجر، طبع الهند.
- «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل»: ابن خزيمة، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز الشهوان، دار الرشد، الرياض.
- «الثقات»: ابن حبان، دار الفكر.
- «جامع البيان في تفسير القرآن»: ابن جرير الطبري، دار المعرفة.
- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب.
- «الجامع الصحيح»: البخاري، مع «فتح الباري»، دار الفكر.
- «الجرح والتعديل»: ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية.
- «الرد على الجهمية»: ابن منده، تحقيق: الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، ط٢.
- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»: السيوطي، دار الفكر.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف.
- «السنة»: عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار ابن القيم، الدمام.
- «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»: محمد الغزالي السقا، دار الشروق.
- «السنن»: الدارمي، دار الفكر.
- «سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين»: تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار.
- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: اللالكائي، دار طيبة.
- «شرح السنة»: البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي.
- «شرح العقيدة الطحاوية»: ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي.

- «الصحيح»: مسلم بن الحجاج، مع شرح النووي، دار إحياء التراث العربي.
- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»: ابن قيم الجوزية، تحقيق: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض.
- «العلو للعلي الغفار»: الذهبي، دار الفكر.
- «فتح الباري لشرح صحيح البخاري»: ابن حجر، دار الفكر.
- «فيض القدير»: الشوكاني.
- «الكاشف»: الذهبي، دار الكتب العلمية.
- «الكامل في ضعفاء الرجال»: ابن عدي، دار الفكر.
- «كشف الافتراءات في رسالة التنبيهات حول كتاب صفوة التفاسير»: محمد علي الصابوني، دار عمار ـ عمان.
- «لسان العرب»: ابن منظور، دار صادر.

- «لسان الميزان»: ابن حجر، دار الفكر.
- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: نور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي.
- «مجموع الفتاوى»: ابن تيمية، طبع السعودية.
- «المستدرك على الصحيحين»: الحاكم، طبع الهند.
- «المسند»: أبو عوانة.
- «المسند»: أحمد بن حنبل، دار الفكر.
- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»: ابن حجر، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي.
- «المعجم الكبير»: الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع العراق.
- «المغني في الضعفاء»: الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.

فهرس المواضيع والفوائد

٤ المقدمة، وفيها بيان أهمية توحيد الأسماء والصفات، وبعض شبهات الخلف حول السلف، وسبب تأليف الرسالة.

الفصل الأول

دراسة الطرق الواردة في تفسير الساق بالشدة

١٥ تمهيد.

١٧ الروايات عن ابن عباس.

١٧ أولاً: طريق أسامة بن زيد عن عكرمة عنه، وبيان ضعفها شديداً واضطرابها.

١٨ بحث في بيان حال أسامة بن زيد بن أسلم.

٢٠ التفريق بين أسامة بن زيد بن أسلم وأسامة بن زيد الليثي صعب جداً.

٢٠ وهم فاحش وقع فيه محقق «شرح السنة».

٢١ بيان اضطراب طريق أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس.

٢٢ ثانياً: طريق مسلسل بالكوفيين الضعفاء.

٢٣ ثالثاً: طريق علي بن أبي طلحة عنه، وفيه علتان.

٢٣ رابعاً: طريق إبراهيم النخعي عنه، وفيه ثلاث علل.

٢٤ خامساً: طريق عمرو بن دينار عنه، وبيان ضعفه.

٢٥ سادساً: طريق الضحاك بن مزاحم عنه، وبيان ضعفه الشديد بشهادة

السيوطي رحمه الله.
٢٦ سابعاً: طريق آخر للضحاك عنه، وبيان علله.
٢٦ ثامناً: مسائل نافع بن الأزرق عن ابن عباس، وبيان ضعف إسنادها.
٢٩ تاسعاً: طريق آخر لإبراهيم النخعي عنه، وبيان ضعفه.
٢٩ عاشراً: طريق سعيد بن جبير عنه، وفي إسناده من لم أعرفهم.
٣٠ خلاصة ما روي عن ابن عباس في المسألة، وفيه بيان أن كثرة الطرق عنه لا تتقوى ببعضها، وسبب ذلك.
٣١ حوار مع الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله، والاستدراك عليه من أربعة وجوه.
٣٤ تنبيه، وفيه نقل هام عن كتاب مخطوط هو: «إبطال التأويلات لأخبار الصفات».
٣٧ أقوال التابعين.
٣٧ (١) المرويات عن مجاهد رحمه الله.
٣٧ أولاً: طريق ابن أبي نجيح عنه، وفيها ثلاث علل.
٣٨ ثانياً: طريق ابن جريج عنه، وبيان أن ابن جريج لم يسمع التفسير من مجاهد.
٣٩ (٢) المرويات عن قتادة رحمه الله.
٣٩ أولاً: طريق سعيد عنه، وبيان حسنها.
٤٠ ثانياً: طريق معمر بن راشد عنه:
٤٠ (٣) المرويات عن عكرمة ـ رحمه الله، وبيان ضعفها.
٤١ (٤) المرويات عن إبراهيم النخعي ـ رحمه الله، وبيان ضعفها.
٤٢ (٥) المرويات عن سعيد بن جبير ـ رحمه الله، وبيان ضعفها.
٤٣ (٦) المرويات عن الربيع بن أنس ـ رحمه الله، وبيان ضعفها.
٤٤ خلاصة ما روي عن التابعين، وفيه بحث ماتع لتوجيه ما ثبت عن قتادة، وأن مراده صفة من صفات الله.

الفصل الثاني

دراسة الأسانيد الواردة في عد الساق من الصفات العليا

٤٥ تمهيد.

٤٦ (١) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وبيان من خَرَّجه، وأنه مستفيض عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عنه به.

٥٠ بيان حال بعض دعاة الضلالة.

٥١ مناقشة ترجيح الإسماعيلي لرواية «عن ساق» على «عن ساقه» من وجوه.

٥٣ (٢) حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وبيان من خرجه، وإثبات صحته.

٥٩ بيان حال أبي خالد الدالاني، وأنه صدوق.

٦١ سرد أسماء العلماء الأعلام الذين صححوا الحديث.

٦٢ أثر موقوف على عبد الله بن مسعود بإسناد حسن في إثبات صفة الساق.

٦٣ أثر آخر ضعيف، لكنه يستشهد به.

٦٤ (٣) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه، وله عنه طريقان:

٦٤ أولاً: طريق أبي صالح عنه، وبيان صحتها.

٦٤ ثانياً: طريق سعيد بن يسار عنه، وبيان حسنها.

٦٥ (٤) حديث عبد الله بن عمر، وبيان ضعفه.

٦٥ (٥) حديث أبي موسى الأشعري، وبيان ضعفه شديداً.

الفصل الثالث

خلاصة وترجيح

٦٨ وفيه ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير الساق بالشدة، وأنه لا يصح سنداً ولا لغة، ونقل نفيس عن أبي يعلى في كتابه المستطاب: «إبطال

التأويلات»، وابن قيم الجوزية في كتابه الفذ «الصواعق المرسلة» لتفنيد ذلك.

٧٥ **الرد المثالي على الصابوني والغزالي.**

الفصل الرابع
مع الصابوني في «كشف الافتراءات»

٧٦ تمهيد.

٧٨ افتراؤه على شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري رحمه الله.

٧٨ (١) ادعاؤه أن الطبري زعم أن آية الساق ليست من آيات الصفات.

٧٩ (٢) مقامرة صابونية.

٨١ بيان مذهب ابن جرير في صفة الساق.

٨٢ افتراؤه على أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري ـ رحمه الله:

٨٢ (١) افتراؤه على أهل العلم.

٨٣ (٢) جهله بفقه الإمام البخاري في تراجم الأبواب.

٨٤ (٣) دعواه موافقة لفظ «عن ساق» مع لفظ القرآن.

٨٤ تحريف الأسانيد وقلب الروايات:

٨٤ (١) تحريف أسانيد الآثار المنقولة في «تفسير الطبري».

٨٧ (٢) حذف الأحاديث الصريحة الصحيحة في إثبات صفة الساق.

٨٧ (٣) محاولة تضعيف الأحاديث التي لم يستطع إخفاءها.

٨٨ (٤) إيهام القراء أن تضعيف الأحاديث من نتاج دراسته.

٨٩ افتراؤه على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله.

٩٠ (١) حذف أصل كلام ابن تيمية.

٩١ (٢) حذف جملاً من كلام ابن تيمية غيرت مراد شيخ الإسلام.

٩١ توجيه كلام شيخ الإسلام في ضوء خمسة أدلة.

٩٣ ادعاؤه أن حديث الساق يخالف ظاهر القرآن.
٩٤ بيان تلبيسه من وجهين.
٩٥ رد مفحم من إمام الأئمة ابن خزيمة على أسلاف الصابوني.
٩٨ تنبيه على قول الإمام ابن تيمية في هٰذه المسألة.

الفصل الخامس
مع الغزالي في «السنة النبوية»

٩٩ إثبات أن كتابه أبتر.
١٠٢ بيان تلبيس قبيح وقع فيه الغزالي من سبعة أوجه.
١٠٣ بيان حال الغزالي ونزقه.
١٠٤ بيان افتراؤه على علماء المسلمين.
١٠٤ (١) ادعاؤه أن جمهور العلماء يرفض حديث الساق.
١٠٤ (٢) اتهامه للعلماء الذين ذكروا الحديث بأنهم مرضى بالتجسيم وليسوا مسلمين حقاً، ولا يستحون.
١٠٥ (٣) ادعاؤه أن هٰذه الأحاديث ذات خطر.
١٠٥ بيان هرائه وتشبعه بما لم يعط.
١٠٥ (١) قوله: «لا نعرف إلا تفسيراً واحداً».
١٠٦ (٢) قوله: «هٰذا سياق غامض مضطرب».
١٠٦ (٣) قوله: «الحديث كله معلول».
١٠٧ (٤) قوله: وإلصاقه بالآية خطأ.
١٠٨ بيان طعن الغزالي في الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ والتابعين ـ رحمهم الله.
١٠٨ التنبيه على كتاب «نظرات ونقدات» يسر الله إتمامه بمنه وكرمه.

الفهارس

١١٠ فهرس الآيات القرآنية.